

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٣٩

الاثنين، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لو كاس (لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيد أويارتالبال
	الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيد بايك حي - أه
	رواندا السيد مانزي
	شيلي السيد إراثوريث
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد بيرتو
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

قرار الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2014/163)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

.Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1426618 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/163)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، سلوفاكيا، السويد، كندا، الهند، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/184، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أستراليا.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/163، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد يان كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): خنجر وابل عبدالله من لبنان، وبصرى حسان من الولايات المتحدة وهو صومالي الأصل، ونسرين خان من باكستان، وفاديم نازاروف من الاتحاد الروسي، هم أربعة أعضاء من أسرة الأمم المتحدة الذين قتلوا بوحشية في كانون الثاني/يناير. لقد لقوا حتفهم، إلى جانب ١٧ مدنيا أفغانيا ودوليا آخرين، نتيجة هجوم انتحاري في مدينة كابل. إنني أتقدم بأحرّ التعازي إلى أسرهم، وأنوّه بما قدّمه هؤلاء الموظفون المدنيون الدوليون المتفانون من تضحيات.

في أقل من ثلاثة أسابيع، تعترم أفغانستان إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات، مما سيرك أثرا على أول عملية انتقالية ديمقراطية للسلطة في البلد. والقيادة والالتزام يظلان هامين بالنسبة إلى هذا الحدث التاريخي. وتأكيدا على إقامة نظام سياسي مستقر، تشكل هذه الانتخابات لحظة حاسمة تجعل الرئيس حامد كرزي يكتسب مكانة له في التاريخ.

وأحث جميع المؤهلين من المواطنين الأفغان - رجالا ونساء - على ممارسة حقهم في الانتخاب بتاريخ ٥ نيسان/أبريل. وأحثهم على عدم السماح للمخربين والإرهابيين بجرائمهم من اختيارهم أو من مستقبلهم. والمشاركة في هذه الانتخابات بصفة ناخبين ومسؤولين ومراقبين تمثل رفضا للقوة والعنف والترويع كوسيلة من أجل أن تقرر أمتهم الأبيّة أي قيادة تريد. وفي هذا المنعطف الحساس من التحولات الجارية في أفغانستان، فإن العملية الانتقالية التي تتصف بالمصادقية عن طريق إجراء الانتخابات هي التي يمكنها أن توفر الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه والقدرة على التنبؤ، من خلال ولاية شعبية وفقا لخطوط عرقية ذات صلة بخطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاقها الأوسع، بما في ذلك تحقيق السلام والمصالحة.

إن الاستعدادات الفنية لما هو تنفيذ عملية انتخابية يديرها الأفغان ويقودها الأفغان تمضي على المسار الصحيح، ونوعيتها أفضل من السابق، بما في ذلك منع التزوير والتخفيف من وطأته.

المدنيين أو شن هجمات عشوائية على مراكز الاقتراع وغيرها من المراكز المدنية الأخرى يقوضان الادعاءات بالمكانة السياسية المشروعة، وهما عملاق يعاقب عليهما القانون الدولي.

إنني أحمل معي رسالة موجهة إلى الأمين العام، موقعة من ربع مليون امرأة أفغانية، دعما للسلام. وأثني على المنظمين والمتمسكين الذين رفعوا الصوت - صوت غالبية الأفغان. إن هؤلاء النسوة لا يطلبن سوى إتاحة الفرصة أمام تحقيق مستقبل آمن لأفراد أسرهن. إنها رسالة مفعمة بالأمل والصمود وسط البؤس والموت الناجمين عن الإرهاب، والتطرف، وشبكات الإجرام العابرة للحدود الوطنية، وأصحاب السلطة المحلية.

ولا يزال إحراز التقدم في المحادثات المباشرة بين السلطات الأفغانية وحركة طالبان بعيد المنال حتى الآن، على الرغم من بعض المبادرات المثيرة للاهتمام التي طرحها المجلس الأعلى للسلام مؤخرا. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى بناء التفاهم، والاتفاق على أطر بينما يجري العمل بطول أناة على تهيئة بيئة مواتية لبذل جهود لاحقة، أكثر رسمية، ينبغي للأمم المتحدة أن يكون لها دور بارز فيها.

إن منتهى الاستقرار في أفغانستان واستدامته يكمنان في المنطقة. وكما ذكرت جهات فاعلة دولية أخرى، يسرني أن أرى بلدانا مجاورة وقوى إقليمية تعترف بالحاجة إلى المشاركة النشطة دعما للحلول الأفغانية. وهناك إدراك بأن أفغانستان الآمنة والمستقرة والمزدهرة سوف تكون لصالح الجميع في نهاية المطاف.

ويسرني أن ألاحظ استمرار التقدم العملي المحرز في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. فالسلام والاستقرار في أفغانستان لن يكونا مستدامين دون التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بمساعدة من الجهات المانحة التي تفي بالتزاماتها في السنوات المقبلة. وفي الاجتماع الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد في كانون الثاني/يناير، والذي شارك فيه جميع

وبالإضافة إلى السلطات الانتخابية، فإن المسؤولية عن إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية تقع إلى حد كبير على عاتق القادة السياسيين، والمرشحين، ومؤيديهم. وأحث جميع المرشحين على توجيه وصقل أفعال ومواقف مؤيديهم عن طريق الالتزام الجدي علنا بمعارضة التزوير المرتكب باسمهم. وحيثما هناك انتهاكات مزعومة للانتخابات، ينبغي النظر في الشكاوى على الفور من خلال الوسائل المؤسسية.

ومن الضروري أن يكون هناك خاسرون في الانتخابات، ولكن، خاصة في ظل الظروف الراهنة في أفغانستان، ينبغي ألا يفوز الراجح بكل شيء. وفي حين ينبغي عدم استبدال أصوات الشعب في صناديق الاقتراع، أحث المرشحين على إدراك أن عدم الفوز في الانتخابات ليس دليلا ظاهرا على حصول التزوير. وإطلاق التهديدات منذ الآن بالعصيان المدني الناجم عن مزاعم التزوير، أي قبل أسابيع من الانتخابات، أو حدوث اضطرابات أهلية لا يؤديان سوى إلى زيادة التوترات وتهيئة أجواء من الفوضى.

وسيكون للأمن أثر كبير على الانتخابات. وإلى الآن، إن العنف المتصل بالانتخابات أقل مما كان عليه في عامي ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠، حتى مع ازدياد حوادث أمنية عامة. بيد أن هذا العنف المتصل بالانتخابات أخذ في الازدياد.

وأرحب بالدعم الذي أعربت عنه أجزاء من حركة التمرد للعملية الانتخابية، لا سيما الجناح المسلح بقيادة قلب الدين حكمتيار التابع للحزب الإسلامي. ومع ذلك، أريد أن أوضح تماما أنه حتى الجماعات التي ترفض الانتخابات، مثل حركة طالبان، يتعين عليها الالتزام باحترام هذه العملية المدنية. وأشعر بقلق بالغ إزاء الإعلان الذي صدر مؤخرا عن حركة طالبان بأنها ستسعى لعرقلة العملية بالقوة، من خلال إطلاق العنان لحملة إرهابية. إن الناجحين والعاملين في مجال الانتخابات والمرشحين والمراقبين جميعهم مدنيون. فاستهداف

بينما يجري تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أشدد مرة أخرى على التزام الأمم المتحدة في الأجل الطويل بإحلال السلام وتحقيق الازدهار في أفغانستان. وبالنظر لعوامل عدم اليقين الراهنة، شدد المحاورون بالإجماع تقريباً على استمرارية بعثة الأمم المتحدة وما تتحلى به من قيم في ممارستها لمساعدتها الحميدة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتيسير التماسك في التنمية الدولية. تستمر آثار البعثة الوطنية لتكون من الأصول القيمة في أعمال الانتخابات الموكلة إليها، وفي التوعية وحقوق الإنسان. في الواقع، بينما تعمل المؤسسات الدولية الأخرى والدول الأعضاء على تخفيض وجودها دون الوطني، يعمل المجتمع الدولي على زيادة سعيه في الحصول على دعمنا في فهم تنوع البلد وتقييمه. إن كل ذلك العمل في تنفيذ ولايتنا المعقدة يتطلب موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

وفي سياق إبراز التقدم والرخم الإيجابي اللذين تحققا، أشدد على أن المكاسب المحرزة مكاسب هشة. ومع ذلك لا تقف أفغانستان على رأس هاوية لا مفر منها بعد عام ٢٠١٤، كما تنبأ بذلك بعض المتشائمين. إن ما يحتاجه الأمر في هذه الفترة التي يسودها عدم اليقين هو النقل السلس للسلطة السياسية وفي الوقت المناسب. ونجاح الانتخابات المزمع عقدها في نيسان/إبريل ٢٠١٤ سيكون حاسماً في تعزيز الاستقرار المؤسسي والسياسي في أفغانستان ويغرس بذور الثقة في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على قيادتكم المقتدرة للمجلس لهذا الشهر. وأتوجه بالشكر أيضاً لصديقنا، يان كوبيتش، الممثل الخاص

المرشحين الأحد عشر للرئاسة، شدد ممثلو ٥٠ دولة عضواً على مواصلة دعمهم لأفغانستان. ولا تزال مستويات المساعدات الدولية التي تم التعهد بها مستويات استثنائية حقاً، بينما تظل تعتمد على نجاح عملية الانتقال السياسي، والتقدم الممكن إثباته في تنفيذ التزامات الحكومة بالحكومة، والإصلاحات، والاستدامة الاقتصادية، والخطط القائمة على الحقوق.

أرحب بالضمانات التي قدمها المرشحون للرئاسة بالتزامهم باستدامة الرخم والتعجيل بتحقيقه بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وهناك مخاطر غير أنه يوجد المزيد من الفرص في العودة إلى خطة إنمائية أكثر تطبيقاً. إننا إذ نتوق إلى انعقاد مؤتمر التنمية على المستوى الوزاري مع الحكومة الجديدة في وقت لاحق من هذا العام، لا يمكن أن تسير الأمور كالمعتاد. فتعزيز العمالة، وتوليد النشاط الاقتصادي المشروع، وتقويض ازدهار الاقتصاد غير المشروع كلها ينبغي أن تكون مسائل رئيسية في جميع نهج التنمية.

إن إنتاج المخدرات والإتجار بها يقوضان رفاه السكان والاقتصاد والمؤسسات في أفغانستان وفي المنطقة الإقليمية قاطبة ويزيدان من المساهمة في تمويل الإرهاب. إن توفر استراتيجية مشتركة طويلة الأجل، وقيادة رفيعة المستوى وإرادة سياسية حقيقية كلها يجب أن تقدمها الحكومة والمجتمع الدولي.

إن استدامة المكاسب التي أحرزتها أفغانستان في مجال حقوق الإنسان في العقد الماضي، وبصورة خاصة، حقوق النساء والأطفال ليست من قبيل الترف، ويجب عدم التضحية بها مقابل منفعة سياسية قصيرة الأجل. العدالة والحكم الصالح، وسيادة القانون وحقوق الإنسان كلها عناصر حاسمة في إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية العادلة والأمن البشري.

أرحب بالتزام الحكومة بإنهاء تجنيد الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ والذي يقتضي الإسراع في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتجنيد من هم دون سن البلوغ.

لقد وصلنا إلى المرحلة النهائية من الانتقال هذا العام، حيث بدأ البلد بالوقوف على قدميه والإمساك بزمام مصيره بنفسه. وتولت القوات الأمنية الوطنية الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة في جميع أرجاء البلاد مظهرة حتى قدراً أكبر من الاحترافية، بينما يجري الانسحاب التدريجي للقوات الدولية. وبدأت الحكومة في تحديد شراكاتها الدولية في الوقت الذي تؤكد فيه درجة أكبر من الملكية الأفغانية وقيادة أكبر بشأن مستقبل البلد. والآن، وبعد ١٢ عاماً من التعاون والمشاركة الدوليين اللذين لم يسبق لهما مثيل، أصبح الشعب الأفغاني على بُعد أقل من بضعة أسابيع من ذروة المرحلة الانتقالية، أي الانتخابات الرئاسية والمحلية.

في ٥ نيسان/إبريل، سوف يقوم أبناء أفغانستان بالإدلاء بأصواتهم لاختيار قائد المستقبل للبلد واختيار ممثلهم في المحافظات. سيكون ذلك حدثاً تاريخياً وإذناً بأول انتقال سلمي للسلطة من خلال عملية ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فهي مرحلة انتقالية سياسية مشروعة وجوهرية لجهودنا من أجل ضمان مستقبل انصع وأكثر سلاماً. بعد عقود من الحرب، تعمل أفغانستان بتصميم على بناء أساس جديد للتقدم في أفغانستان. فالانتخابات تمثل الأمل في استمرار العمل وتوفير فرصة لتقدمها في جميع جوانب عقد التحول.

إن الإعداد للانتخابات ما برح يجري منذ وقت طويل بفضل مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة. من الحيوي أن تكون الانتخابات مشروعة وشفافة وذات مصداقية كما يتوقع الجميع. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة تحتل مكان الصدارة في إدارة صناديق الاقتراع وفي الإشراف عليها وإدارتها، وتتولى الإشراف على التحضيرات اللوجستية والفنية، بفضل دعم الشركاء الدوليين. أما اللجنة المستقلة المعنية بشكاوى الانتخابات فقادرة على منع وقوع أي غش أو سوء تصرف. وعلاوة على ذلك، كثفت وزارة الداخلية الجهود

على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته الماهرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعرب عن امتناننا لاستراليا وللسفير كوينلان على التزام بلده بالعمل كمنسق في المجلس بشأن أفغانستان، وعلى روح التعاون التي تحلى بها خلال المفاوضات بشأن مشروع قرار (S/2014/184) المتعلق بالبعثة. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بآخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2014/163).

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وفي أعقاب مؤتمر بون، صوت المجلس على القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢)، بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي بعثة سياسية مهمتها قيادة تنسيق الجهود المتعلقة بالموظفين المدنيين الدوليين ودعم أفغانستان في بناء دولة ديمقراطية ومستقرة وسلمية. منذ ذلك الحين، انصب تركيزها على التحديات الأمنية والاقتصادية، والحكم والتنمية، وتلك مسألة جوهرية بالنسبة للعمل الذي تقوم به حكومتي لإرساء الأسس للتنمية مستدامة وإحلال السلام في ذلك البلد، وقد تم تحديد ولاية البعثة بصورة منتظمة بتأييد كامل من حكومة أفغانستان.

طيلة العقد الماضي، ظلت البعثة في قلب المشاركة الدولية لتقديم الدعم لأفغانستان، أي مشاركة ضمت أكثر من ٧٠ بلداً وعشرات المنظمات الدولية، المعروفة باسم مجتمع المانحين. إن الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي شملت جميع الأبعاد، وإن ما حققناه من إنجازات من خلال الجهود المشتركة يعتبر عملاً استثنائياً. فقد أصبح البلد أكثر اتحاداً، وأصبح الملايين من الفتيان والفتيات منتظمين في مقاعد المدرسة، ويحصل أبناء أفغانستان على الرعاية الصحية أكثر من ذي قبل، ويتمتع جميع أبناء أفغانستان بحقوق الإنسان الأساسية كما كفلها دستورنا.

ولعقد التحول المقبل، ولتحقيق السلام والأمن والتنمية في البلد على المدى الطويل. وعلى نحو ما بينه الاجتماع الاستشاري للجمعية الكبرى المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فإن الشعب الأفغاني يؤمن بأهمية استمرار العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمجتمع الدولي الواسع. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن على يقين بأنه سيتم التوقيع قريباً على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة.

والجانب الثاني هو تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية في أفغانستان. ونشيد بالتقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات المحددة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وهو أمر ضروري لاستقرار البلد واستدامته في الأجل الطويل. وإضافة إلى إطار العمل ذاك، تواصل الحكومة تعزيز الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات لندن وكابل وبون وطوكيو ومؤمري قمة لشبونة وشيكاغو، التي تهدف إلى تعزيز القيادة الوطنية والملكية واستراتيجية أفغانستان للاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي.

والعنصر الثالث هو التعاون الإقليمي. وإذ غنضي قدماً نحو إنهاء العملية الانتقالية هذا العام، فإن الأمر الأساسي لاستقرار أفغانستان هو أن يضطلع جيرانها وبلدان المنطقة بدورها في الإسهام في تحقيق السلام والأمن في البلد. ومن الواضح أن ازدهار جميع بلدان المنطقة وأمنها أمران مترابطان بشكل عميق. ولذلك تواصل حكومة بلدي تعزيز شبكات التعاون الإقليمي من خلال العمليات المتعددة الأطراف، مثل عملية اسطنبول، فضلاً عن الجهود الثنائية. كما أن التعاون الإقليمي ضروري لتحقيق السلام والمصالحة، فضلاً عن أنشطة التوعية ذات الصلة لطلابنا والجماعات الأخرى التي لا تزال تقاتل الحكومة.

وخلال كل ذلك، لا تزال حماية حقوق جميع الأفغان أولوية أساسية. ويشمل ذلك ضمان حق كل الشعب الأفغاني في الحكم الرشيد والعدالة والرعاية الصحية والتعليم والحق

الرامية إلى ضمان الأمن في اليوم الذي تجري فيه الانتخابات، فقد جهزت قوات الأمن الأفغانية ٤٠٠ ٠٠٠ فرد من القوات الأمنية لتوفير الحماية لمراكز الاقتراع البالغ عددها ١٦٨ ٧ مركزاً في ٥ نيسان/إبريل، ووضعت خططاً لنشر ١٣ ٠٠٠ أنثى للعمل لتفتيش السيدات في مراكز الاقتراع وتوفير الأمن لـ ٣٠٨ مرشحة من الإناث في الانتخابات المحلية. وسيكون عدد المراقبين الدوليين والوطنيين بالآلاف.

إن مشاركة أبناء أفغانستان في الفترة التي تسبق الانتخابات تعد عملاً رائعاً. وتشارك جميع قطاعات المجتمع في الانتخابات، والعديد منها يشارك فيها لأول مرة، وتشارك تلك القطاعات فيها باهتمام شديد لضمان أن يكون لها صوت في مستقبل بلدها. ومن المهم مشاركة النساء في الانتخابات بوصفهن مرشحات، ومنظمات للحملات الانتخابية، وعاملات في عملية الانتخابات ومقترعات.

واليوم، سجل ٣,٤ ملايين من الناخبين الجدد أسماءهم للمشاركة في انتخابات نيسان/أبريل، ونسبة ٣٥ في المائة منهم من النساء. إضافة إلى ذلك، حظي المرشحون للرئاسة بتغطية إعلامية تاريخية، لا سيما من خلال عدد من المناظرات التلفزيونية، مما أتاح للمرشحين الفرصة لعرض برامجهم للناخبين وتعزيز المشاركة على نطاق البلد في العملية السياسية. ويشكل ذلك سابقة جديدة لديمقراطيتنا الفتية.

ومع تركيز جميع الأفغان بعناية على الانتخابات، فإننا لم نغفل عن التحديات التي تواجهنا هذا العام. وذلك أمر بالغ الأهمية للمحافظة على المكاسب التي حققت في العقد الماضي وللانطلاق الناجح نحو عقد التحول. وللتصدي لتلك التحديات، يلزم إيلاء تركيز جدي على المجالات الرئيسية الثلاثة التالية.

المجال الأول هو مواصلة تعاون أفغانستان مع المجتمع الدولي. وذلك أمر ضروري لإنجاح العملية الانتقالية هذا العام،

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيتش على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشكر السفير تانين على بيانه وعلى انخراطه الوثيق في أعمال المجلس بشأن أفغانستان.

وأود أيضا أن أشيد بتفاني جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وبجهودهم. وشكل مقتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن مدنيين أفغان ودوليين، في الهجوم الذي وقع في ١٧ تشرين الثاني/يناير على مطعم تافيرنا في كابل تذكرا بالمخاطر التي يواجهها المدنيون في أفغانستان، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين. وأدان المجلس ذلك الهجوم بأقوى العبارات، وأكرر تعازينا لأسر الضحايا المعنيين ولأصدقائهم وزملائهم.

إن القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه من فورنا بيان حازم لاستمرار التزام المجتمع الدولي نحو أفغانستان وشعبها. ويوفر القرار الولاية المناسبة لضمان تمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم لأفغانستان خلال استكمال عملية الانتقال الأمني. ويحافظ هذا التجديد لبعثة الأمم المتحدة لفترة ١٢ شهرا على الولاية الأساسية للبعثة ويكفل استمرار البعثة في تقديم الدعم للجهود التي تقودها أفغانستان لتعزيز الحوكمة وبناء القدرات.

وكما نعلم، فإن عام ٢٠١٤ عام محوري لأفغانستان، مع تولي الحكومة للمسؤولية الكاملة عن الأمن فضلا عن إدارة عملية الانتقال السياسي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحول

في حياة خالية من العنف. وفي ذلك الصدد، فإن أفغانستان ملتزمة بمنع وقوع الخسائر الناجمة عن أعمال العنف بين المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وبالحشد منها. وندين بأقوى العبارات استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون ضد الشعب الأفغاني، بما في ذلك النساء والأطفال. ومع إتاحة الانتخابات فرصة لجميع الأفغان للتكاتف في وحدة، فإن الزخم الناشئ لتخلي المعارضة المسلحة عن أساليبها الوحشية والإسهام بصورة ذات مغزى في البلد والاستجابة للدعوة إلى السلام لم يكن في أي وقت أقوى مما هو اليوم.

وإذ نجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة عام آخر، فإننا جميعا ندرك استمرار أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بأسرها في هذا الوقت البالغ الأهمية للبلد. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يقف بصلابة وراء تحقيق السلام والأمن في أفغانستان وإن يعزز أعمالنا لضمان حماية الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في العقد الماضي. وبعد عقود من الحرب وعدم الاستقرار و ١٢ عاما لإحراز التقدم الهائل، من الأهمية البالغة بمكان مواصلة الزخم صوب بناء أفغانستان التي تنعم بالاستقرار والسلام والديمقراطية على المدى الطويل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

أفغانستان مثله مثل استمرار جهود توفير الأمن وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وسيادة القانون، بما في ذلك العدالة الانتقالية وتنفيذ الميزانية ومكافحة الفساد وتحسين المساءلة.

وسيراقب المجتمع الدولي بصورة وثيقة الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات التي ستعقد في بداية الشهر المقبل. وهي تشكل مرحلة تاريخية لانتقال أفغانستان. ومن الضروري إجراء عملية انتخابات رئاسية شاملة وشفافة وموثوقة.

وتشيد أستراليا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الانتخابات وتناشد الحكومة الأفغانية مواصلة العمل مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز استدامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشمولها. ونشجع الجهود المستمرة لكفالة تمكن النساء من الممارسة المأمونة لحقهن في التصويت وفي المشاركة في العملية. وستكون مشاركتهن تدييرا حاسما للتمثيل في الانتخابات ونجاحها. كما أن من الضروري تمكين اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة من الاضطلاع بأدوارهما الحاسمة.

ولا نزال نشعر بالقلق حيال زيادة عدد القتلى والمصابين المدنيين في النزاع، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2014/163). ويشمل ذلك العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية. ونؤيد بذل أفغانستان المزيد من الجهود المستمرة لحصر الخسائر بين المدنيين.

كما نناشد السلطات الأفغانية تقديم الدعم الكامل للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لكي تتمكن من الاضطلاع بدورها الضروري باعتبارها مؤسسة فعالة ومستقلة.

ويجب على الحكومة الأفغانية أن تبث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي تعبر عن التزامها بتحقيق الأمن في الأجل الطويل. والتحديات الأمنية تحد من قدرة المجتمع الدولي على تقديم دعم فعال. وقد أثبتت قوات الأمن الوطني الأفغانية قدرتها على مكافحة التمرد وتوفير الأمن للشعب الأفغاني، ولكن يجب عليها أن تواصل توسيع نطاق استتباب الأمن ليشمل جميع أنحاء أفغانستان. وستواصل أستراليا دعم قوات الأمن الأفغانية من خلال التزامنا بتحقيق الاكتفاء المالي لها والذي تم الاتفاق عليه في شيكاغو في عام ٢٠١٢ ومن خلال

وبعد الانتخابات، نتطلع إلى تشكيل حكومة أفغانية جديدة للتصدي للتحديات السياسية الرئيسية والتحديات المتعلقة بالحكومة وتوفير الأمن، بدعم من الأمم المتحدة. وستكون القيادة والقرارات المدروسة للحكومة الجديدة محددًا رئيسيًا للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى أفغانستان لفترة ما بعد عام ٢٠١٤.

لقد شهد مؤتمر طوكيو لعام ٢٠١٢ مستوى غير مسبوق للموارد المتبرع بها لأفغانستان. وإحراز التقدم في التزامات أفغانستان من جانب أي حكومة أفغانية جديدة، وأيضا من جانب المجتمع الدولي، أمر ضروري لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أفغانستان. ومن الأهمية الخاصة بمكان أن تبرز الحكومة الأفغانية التقدم في تحسين الحكومة

المستدام الذي لا رجعة فيه. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات رئيسية يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود فيها لتيسير الانتقال السلمي والتنمية الدائمة في أفغانستان.

أولاً، ستكون الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل معلماً بارزاً في عملية الانتقال السياسي في أفغانستان. ونرحب بالتحضيرات للعملية الانتخابية التي تقوم بها الحكومة الأفغانية، بما في ذلك تعبئة المراقبين للانتخابات الرئاسية وتقييم إجراءات تأمين مراكز الاقتراع. وبالنظر إلى تزايد الهجمات التي يشنها عدد من الجماعات، بما في ذلك حركة طالبان، يجب كفالة أمن موظفي الانتخابات والناخبين. ومن المهم أيضاً عدم التغاضي عن أي تحريض على التشهير والعنف، بهدف الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية.

ثانياً، بخصوص الحالة الأمنية، فإننا وإن كنا نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية والشرطة، يبرهن تزايد عدد الحوادث الأمنية على أنه لا تزال هناك تحديات أمنية خطيرة. وعلى وجه الخصوص، فإننا ندين بشدة الهجمات العشوائية على المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ونؤكد مجدداً أن من واجب جميع الأطراف اتخاذ كل الخطوات الممكنة للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. والدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي لتعزيز القدرات الأمنية الأفغانية وتحسين التعاون عبر الحدود أمر في غاية الأهمية لتحسين الحالة الأمنية العامة.

ثالثاً، وكما ذكر في الاجتماع الاستثنائي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في كابول في كانون الثاني/يناير، ينبغي للحكومة الأفغانية أن تواصل تنفيذ الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الحكومة أن تعزز جهودها الرامية إلى التصدي للفساد والاقتصاد غير المشروع.

استمرار وجود الأفراد العسكريين الأستراليين الذين يقومون بأدوار في مجالات التدريب والاستشارات.

وسنواصل تشجيع أفغانستان على توقيع الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة والانتهاء في أقرب وقت ممكن من المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق بشأن مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك لتوفير الأساس القانوني لبعثة ما بعد عام ٢٠١٤ ولتيسر الشروع في التخطيط للوجود العسكري لفترة ما بعد عام ٢٠١٤.

وفي الختام، ستواصل أستراليا، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تقديم الدعم لأفغانستان على الصعيد الوطني. ولكن المسؤولية عن الإصلاح والتقدم تقع، بطبيعة الحال، على عاتق أفغانستان حكومة وشعباً. ومن المهم للغاية أن تمارس الحكومة الأفغانية القيادة في سياق التصدي للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في عام ٢٠١٤ وخلال فترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأعرب عن تقديري للتفاني الذي يبديه في تنفيذ ولايته وأشيد بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا تزال قادرة على التكيف. وأشكر أيضاً السفير تانين على ملاحظاته.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن خالص تعازيه للخسائر في الأرواح بين موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين في الهجوم الذي وقع على مطعم في كابول في كانون الثاني/يناير.

أحرزت أفغانستان تقدماً لا يستهان به في عملية الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي على مدى العقد الماضي. والعام الأخير في العملية الانتقالية ذو أهمية بالغة لإحراز ذلك التقدم

الأفغان أنفسهم هم الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن جعل العملية الانتخابية كاملة وشاملة للجميع وعن جعل نتائجها تمثيلية حقا. وفي هذا السياق، فإن المسؤولية المنوطة بالمسؤولين عن الانتخابات واضحة، حيث أن المرشحين وأنصارهم مطالبون بالامتثال للقوانين الانتخابية وقبول نتائج الانتخابات وتقديم شكاواهم عن طريق المؤسسات المنشأة لهذا الغرض. ومن الضروري بصفة أساسية أن يخرج المواطنون الأفغان الذين يحق لهم التصويت بأعداد غفيرة للإدلاء بأصواتهم من أجل ضمان الطابع التمثيلي للانتخابات وللسلطات المنتخبة التي ستفرزها.

ومشاركة النساء بوصفهن ناخبات ومرشحات ومسؤولات منتخبات أمر بالغ الأهمية. ونحن نشعر بالقلق إزاء استبعاد اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية لمرشحين على أساس التعليم، لأسباب من أهمها أن مثل هذه القرارات تؤثر على المرأة في المقام الأول. وعدد النساء في اللجنة، حيث يمثلن أقل من ٨ في المائة من أعضاء اللجنة بالكامل، في بلد يزيد فيه عدد السكان من الإناث على الذكور غير كاف، على الرغم من أننا نعترف بالجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة.

وأخيرا، ينبغي أن يمارس المواطنون حقوقهم في بيئة آمنة، ليس في كابول وحدها ولكن أيضا في المناطق الداخلية من البلد. وتوفير الأمن سيكون في غاية الأهمية لضمان أن يثق النخبون في قدرتهم على التعبير عن إرادتهم. ولا يمكن التقليل من شأن التحديات في هذا الصدد.

والتحديات التي ستواجه السلطات المنتخبة في ٥ نيسان/أبريل معروفة وهائلة في آن معا. وهي تشمل تحقيق الرغبة العامة للشعب الأفغاني في السلام من خلال إبرام اتفاقات تؤدي على المدى القصير إلى منع الخسائر المتزايدة في الأرواح بين المدنيين نتيجة الصراع المعقد الذي يؤثر على البلد أو الحد منها. وفي هذا السياق، فإن تنفيذ عملية سلام أو إجراء

ونحث أيضا الحكومة الأفغانية على بذل المزيد من الجهود في إطار شراكة مع الأمم المتحدة من أجل حماية النساء والأطفال. وينبغي تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة على نحو كامل بغية وضع حد للإفلات من العقاب في جرائم العنف ضد المرأة. ومن الضروري أيضا دعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في الاضطلاع بمهامها كاملة.

وختاما، وفي ضوء العام الأخير من المرحلة الانتقالية، لا يزال الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي ضروريا من أجل تحسين القدرة على التنبؤ والثقة في أفغانستان. ونقدر مساهمة البعثة في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان ونؤيد تماما القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) بشأن تمديد ولايتها.

السيد أويارثابال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيش على عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/163)، وكذلك ممثل أفغانستان، السفير تانين، على مشاطرته مجلس الأمن رؤية حكومة بلده وأولوياتها، وهو أمر أساسي لعملنا.

تُحضر أفغانستان حاليا لانتخابات ٥ نيسان/أبريل والتي يعتبرها الأمين العام بحق حدثا بارزا، لأنها ستكون أول عملية نقل للسلطة في أفغانستان من رئيس منتخب إلى آخر. وتعرب الأرجنتين لشعب وحكومة أفغانستان عن أملها في أن تسمح الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات للبلد بتوطيد انتقاله السياسي والذي سيشكل الأساس لتعزيز استقراره وتدعيم وحدته الوطنية والنهوض بتنميته المستدامة بصورة عادلة.

ولكي يكون الانتقال السياسي شرعيا، يجب أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية. ودور الأمم المتحدة في توفير الدعم التقني وفي تيسير الاتساق في الدعم الدولي للعملية الانتخابية، بما في ذلك إيفاد مراقبين دوليين، هام بكل تأكيد. ولكن

القدر في العملية الانتخابية، وفي مساعدة حكومة المستقبل على تنسيق المساعدات الدولية، وفي المساعي الحميدة وعملية السلام، وكذلك في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة. وقد أسهمت قيادته والتزامه الشخصي والدور الفعال لبعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحن نؤيد تماماً العمل المتفاني للممثل الخاص ومعاونيه. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السيد زاهر تانين، على بيانه.

في غضون أقل من شهر، سيقدر الأفغان قيادتهم المستقبلية من خلال العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل. وستصبح الانتخابات معلماً هاماً بالنسبة للأفغان والمنطقة والمجتمع الدولي برمته. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية تنظيم الانتخابات. ونشجع كل الأطراف على تولي ملكية العملية الانتخابية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ونتوقع أن تجرى في أجواء سلمية وشفافة وشاملة للجميع.

وإذ نحيط علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة لتهيئة بيئة آمنة تسمح للشعب الأفغاني أن يعيش بدون خوف من الإرهاب والعنف، بعد نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، مازلنا نشعر بالقلق، كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2014/163)، إزاء تزايد الحوادث الأمنية في البلد قبل الانتخابات الرئاسية. وندين أعمال العنف الخسيسة التي تستهدف أساساً الموظفين الدوليين والمدنيين الأبرياء، وخاصة الهجومات الأخيرة الذي أودى بحياة أربعة من موظفي الأمم المتحدة و ١٧ أفغانياً. وتتوجه بالتعازي لأسر وحكومات الضحايا. وناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم قدرات القوات الأفغانية وتعزيزها بغية تمكينها من التعامل مع التحديات الأمنية

محدثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية والجماعات المعارضة المسلحة الرئيسية أمر ضروري، شأنه في ذلك شأن الاستمرار في تعزيز العلاقات الثنائية بين أفغانستان وبلدان المنطقة في وقت يقلص فيه المجتمع الدولي وجوده في البلد. وليس هناك بديل لإجراء مناقشات هادفة تشمل حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة لوضع حد لدوامة العنف التي لا تزال تؤدي إلى إراقة الدماء في أفغانستان، كما يتضح من عدد الهجمات التي وقعت في عام ٢٠١٣، وهو ثاني أكبر عدد من حيث مستويات العنف منذ سقوط نظام طالبان.

وبناء أفغانستان حديثة وديمقراطية ومزدهرة يتوقف إلى حد كبير على نجاح عملية المصالحة في إطار استراتيجية شاملة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والوظائف لجميع الأفغان.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز الجهود على الأولويات لتسريع وتعزيز التقدم المحرز في أفغانستان في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١. وعلى عاتق حكومة أفغانستان تقع المسؤولية المطلقة لضمان التنفيذ الكامل للقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، ومساءلة مرتكبي العنف، لا سيما ضد النساء، عن أفعالهم.

وليس بمستغرب أن بلداً تتوفر له الموارد البشرية والثقافية والطبيعية كأفغانستان يعتبر واحداً من أقل البلدان نمواً في العالم، إذ تستأثر متطلبات قطاع الأمن فيه قرابة ٥٠ في المائة من ميزانيته السنوية. وفي هذا السياق، لا يزال تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية أمراً أساسياً. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة ٥,٤ مليون أفغاني على الوصول إلى الرعاية الصحية التي يفتقرون إليها، فضلاً عن ٢,٢ مليون آخرين يواجهون انعدام الأمن الغذائي.

وقد صوتت الأرجنتين لصالح القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) لأنها ترى أن دور الأمم المتحدة سيظل حاسم الأهمية بنفس

الدولي برمته لمنع الاتجار بالمخدرات والأموال الناتجة التي ترعى المتمردين وأعمال الإرهاب.

ختاماً، تؤكد رواندا اعتقادها الراسخ بأن عملية سياسية صادقة وشاملة للجميع يقودها الأفغان سوف تؤدي إلى الاستقرار والسلام الدائمين والتنمية المستدامة. سوف تستمر التحديات، ولكن يجب أن يظل المجتمع الدولي متحداً إلى جانب الحكومة الأفغانية في السعي إلى حل دائم للإرهاب والتطرف.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية، كما أشكر السفير تانين على بيانه.

وأود أن أتناول جانبين بشأن الحالة في أفغانستان، التطورات السياسية والأوضاع الأمنية.

بالنسبة للتطورات السياسية، يسرنا أن نخطط علماً بأن الاستعدادات المتخذة لانتخابات ٥ نيسان/أبريل تمضي في مسارها الصحيح، ويمكن ملاحظة النشاط السياسي الكبير في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المسيرات الواسعة النطاق. وإعلان الرئيس كرزاي مؤخراً أن الحكومة لن تتدخل في انتخابات نيسان/أبريل أمر جدير بالثناء. فهذا الالتزام من قبل الحكومة يكتسي أهمية خاصة لأن الانتخابات ستكون المرة الأولى منذ عام ٢٠٠١ التي يجري فيها نقل السلطة بشكل ديمقراطي من رئيس إلى آخر. ونشيد أيضاً باستخدام المناظرات المذاعة من خلال التلفاز في الحملة، لأنها تسمح للمرشحين بإيصال رسالتهم إلى طيف واسع من الجمهور الأفغاني.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير بشأن تهديدات يتعرض لها العاملون في الحملة الانتخابية ومسؤولو الانتخابات. وتقلقنا أيضاً الأنباء بشأن محاولات الاعتقال والقتل المرتبطة بالانتخابات.

التي تواجه البلد. سيكون الدعم لقوات الأمن الأفغانية حيوي الأهمية بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونأمل في تحديد السبل لمواصلة التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان على نحو إيجابي في الأشهر المقبلة.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، تؤيد رواندا عملية المصالحة الوطنية التي يقودها ويملكها الأفغان، بهدف تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد وفي المنطقة بأسرها. ونعرب عن دعمنا القوي للدور النشط لمجلس السلام الأعلى في تعزيز جهود المصالحة الوطنية. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي حكومة أفغانستان وشعبها في الجهود الرامية لتهيئة بيئة مؤاتية لعملية المصالحة. وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة اليوم هو تعبير آخر عن دعم المجلس لعملية الانتقال السياسي في أفغانستان وثقته في نجاحها. والبعثة ستواصل الاضطلاع بدور محوري في مساعدة أفغانستان إذ تمضي قدماً في عملية الانتقال.

بالنسبة للتعهدات بدعم أفغانستان، من الأهمية بمكان، كما أعلن في طوكيو وشيكاغو، أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته في شراكات جادة طويلة الأجل مع أفغانستان، بدعم جهودها خلال المرحلة الانتقالية وما بعد عام ٢٠١٤. وحتى مع استعراض التقدم المحرز في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة لمواجهة التحديات الرئيسية، يجب الوفاء بالتعهدات والالتزامات لتقديم المساعدة لأفغانستان.

أما عن الاتجار بالمخدرات واستخدامها، فقد تزايد إنتاج الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٣ بنسبة ٣٦ في المائة مقارنة بأرقام ٢٠١٢. وهذا يشكل تهديداً خطيراً لصحة السكان ورفاههم، ولاقتصاد المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. وللأفيون دور رئيسي في تمويل التمرد، ويتسبب بالتالي في عدم الاستقرار في البلد والمنطقة. ولم تتمخض كل التدابير الوقائية المتخذة عن أي نتائج ملموسة. ونرى أنها مسؤولية الجميع، وخاصة الحكومة الأفغانية وبلدان المنطقة والمجتمع

ومع ذلك، يشجعنا ملاحظة أن العنف الذي تحركه دوافع سياسية لم يشكل تهديداً استراتيجياً للانتخابات حتى الآن.

ويشجعنا كذلك تقييم المخاطر الذي أجرته الحكومة وشمل ١٦٨ ٧ وحدة اقتراع والذي يشهد بأن قوات الأمن الأفغانية يمكنها تأمين ٩٤ في المائة من الوحدات. ونحث جميع المواطنين في أفغانستان بقوة على نبذ العنف في الفترة التي تسبق الانتخابات.

فيما يتعلق بالأمن، نلاحظ أنه، على الرغم من أن الحالة لا تزال متقلبة، قد أثبتت قوات الأمن الأفغانية أنها قادرة على الدفاع عن أراضيها من هجمات العناصر المناهضة للحكومة. ويؤسفنا أن تكون تكلفة ذلك وقوع خسائر كبيرة. ونلاحظ أيضاً بقلق أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت عدداً غير مسبوق من الهجمات الانتحارية وعمليات القتل والأعمال الإجرامية الأخرى التي كان لها تأثير سلبي على شعب أفغانستان وعلى قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهام والأنشطة المقررة. في هذا الصدد، ندين بشدة الهجوم المنسق الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير على مطعم في كابول حيث لقي عدد من المدنيين مصرعهم، ومن بينهم أربعة من موظفي الأمم المتحدة. إن الهجوم على مسؤولي الأمم المتحدة إنما هو هجوم على المجتمع الدولي.

ونرحب بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وقوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في وضع إستراتيجية للتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب من القواعد العسكرية وميادين الرماية ومواقع تدمير المخلفات وغيرها من الأماكن في جميع أنحاء البلاد. في عام ٢٠١٣، بلغت ٥ في المائة نسبة الوفيات في صفوف المدنيين من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب في الصراع في أفغانستان. لذا نرى التخلص منها أمراً حيوياً لخفض عدد القتلى المدنيين في الصراع.

بينما تستعد إيساف لمغادرة أفغانستان بنهاية عام ٢٠١٤، نحث الحكومة الأفغانية على مواصلة العمل مع جميع الشركاء

الإقليميين والدوليين من أجل ضمان عدم حدوث فراغ أمني يمكن أن تستغله العناصر المناوئة للحكومة.

ونرحب باعتماد القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، الذي سيمكن البعثة وحكومة أفغانستان من تعزيز المكاسب التي تحققت في البلد في الآونة الأخيرة.

أخيراً، تأمل نيجيريا أن نرى في المستقبل القريب أفغانستان وقد عمها الاستقرار والسلام والازدهار والديمقراطية، وتعززت فيها حقوق جميع مواطنيها وحظيت بالحماية.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بحضور الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، في قاعة المجلس وأشكره على إحاطته، وعلى عمله على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن خلال الممثل الخاص، أود أن أثني على جهود موظفي البعثة الدوليين والمحليين، الذين يعملون في ظروف معقدة، وللأسف، يضحون أحياناً حتى بحياتهم. وأود أيضاً أن أرحب بسفير أفغانستان، السيد تانين، وأشكره على مداخلته.

وأعرب مقدماً عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

دخلت أفغانستان في فترة تتميز بتغيرات عميقة، فهناك عمليتا انتقال جاريتان: انتقال أمني، وانتقال سياسي. سيشهد عام ٢٠١٤ نهاية الوجود العسكري للتحالف الدولي بالشكل الذي عرفناه حتى الآن. وهناك بعثة جديدة لتقديم المشورة والتدريب والدعم سوف تتسلم المسؤولية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو عام ٢٠١٢ لدعم قوات الأمن الأفغانية على المدى الطويل.

وبالمثل، فإن أفغانستان تتأهب منذ عدة شهور للانتخابات الرئاسية، التي من المقرر أن تجري جولتها الأولى في ٥ نيسان/

أيضا قدرة إضافية في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهو مجال تقدم فيه البعثة خبرة حقيقية وقيمة مضافة. سوف يتعين عليها أن تؤدي دور المنسق لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة للترويج لنموذج إنمائي يلي احتياجات اقتصاد أضعفه تراجع المساعدات الدولية وظهور اقتصاد غير

مشروع يغذي عدم الاستقرار. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نعتقد أن من المهم تبسيط الولاية. ومع ذلك، سنظل ملتزمين، لأقصى قدر ممكن، بالحفاظ على وجود البعثة في جميع أنحاء الأراضي الأفغانية، وهو أمر ضروري للرؤية الوضع رؤية واضحة وشاملة.

وكما قال غيرنا من قبل، نحن أيضا قلقون من تجدد الاتجار بالمخدرات. فلأسف، شهد عام ٢٠١٣ رقما قياسيا جديدا في إنتاج الأفيون. علاوة على ذلك، أصبحت أفغانستان أكبر منتج لراتنج القنب في العالم. وهناك الآن مراكز حتى لإنتاج منشطات الأمفيتامين في البلد.

نحن على علم بالجهود التي يبذلها الأفغان للتصدي لهذا التحدي. ونعلم أن مواجهة ذلك التحدي تتطلب التزاما من الجميع، لا سيما من شركاء أفغانستان الإقليميين. وسنقف إلى جانب الأفغان في تلك المهمة. لكنني اليوم أود أن أحاطب المجتمع الدولي كافة. كما أكد الأمين العام في تقرير (S/2014/163)، فإن خطر ظهور دولة قوامها المخدرات قائم وبصورة جدية. علينا أن نتوخى من الإجراءات اليوم ما من شأنه أن يقي أفغانستان غداً من الأثرين الضارين للاتجار بالمخدرات، ألا وهما الفساد والعنف.

نحن نعرف، من خلال التجربة، أن الاتجار بالمخدرات غالبا ما يقترن ي بالعصيان وتحدي السلطة المركزية. يجب أن نفعل كل شيء لتجنب الأسوأ: ترك أفغانستان لمصيرها، والتمرد فيها قد ضُعبُف بالتأكيد ولكنه لم يتضعضع تماماً؛ وقوات الأمن الأفغانية قد أثبتت قوتها وفعاليتها، لكن يساورها القلق إزاء

أبريل. سوف تثبت تلك الانتخابات بوضوح أن الديمقراطية قد ترسخت في البلد. فنقل السلطة الرئاسية نقلاً سلمياً وقانونياً حدث من الندرة بحيث يستحق الاحتفاء به. سيتولى رئيس جديد، هو الثاني منذ سقوط نظام طالبان، قيادة دفعة البلد، وسنكون هناك لدعمه في تحقيق مهمته.

لقد اعتمدنا للتو القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤). وقد مُدِّدَت ولاية البعثة لمدة سنة واحدة من دون تغييرات كبيرة بسبب انتخاب الحكومة الأفغانية الجديدة في عام ٢٠١٤ وبسبب حالات أخرى من عدم اليقين ما برحت تؤثر على شكل الترتيبات الأمنية مستقبلاً. في هذا السياق، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة، التي هي مركز عمل المجتمع الدولي في أفغانستان وقد أثبتت نفسها على مدار ١٠ عاما، يجب أن تكون قادرة على العمل العام المقبل على أساس ولاية صلبة.

لا بد من أن تتكيف جهود المجتمع الدولي مع تغيرات الوضع على الأرض. على وجه الخصوص، ينبغي إعادة النظر في النموذج الإنمائي، الذي يقوم على إستراتيجية مكافحة التمرد. غير أننا لن نتخلى عن القيم التي حاربنا من أجلها جنبا إلى جنب مع الأفغان طوال ١٠ سنوات. وأذكر على وجه الخصوص دور المرأة وحقوقها في المجتمع الأفغاني.

أمامنا أقل من ١٢ شهرا لنقيّم ونحدد كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم أفغانستان في المدى الطويل. ولاية بعثة الأمم المتحدة التي سنعتمدها بعد عام من الآن يجب أن تكون مختلفة، وأن يعاد تركيزها على أولويات المجتمع الدولي.

يجب تعزيز الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة، التي ستكون في وضع أكثر وضوحا وأكثر مركزية، ولكنه أيضا أكثر تعقيدا. سوف يتعين على البعثة، لا سيما الممثل الخاص، أن تقدم مساعيها الحميدة لتسهيل تنفيذ العملية السياسية الأفغانية، بخاصة في مجالي المصالحة وتعزيز سيادة القانون، وأن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي. يجب أن تكون للبعثة

حيوي في بناء السلام في أفغانستان، وستظل كذلك في عام ٢٠١٤. ستركز بياني اليوم على أربعة مجالات رئيسية هي: الأمن، والانتخابات، وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، ومشاركة الأمم المتحدة مستقبلاً في أفغانستان.

أولاً، فيما يتعلق بالوضع الأمني، يحق لنا أن نفخر بإنجازاتها. بفضل ما أبدته قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) وقوات الأمن الوطنية الأفغانية من التصميم والتفاني، تمكنت حكومة أفغانستان من بناء أسس دولة مستقرة وديمقراطية.

وقد ارتقت قوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى مستوى التحديات الصعبة منذ توليها المسؤولية الكاملة عن الأمن الأفغاني في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الثقة المتزايدة بعملها. ونتوقع أن تبدأ أول مجموعة من الطالبات الشرطيات التدريب في حزيران/يونيه. هذا إنجاز كبير آخر. ومع ذلك، نعلم أن الدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجتمع الدولي سيظل حيويًا لكفالة الأمن على المدى البعيد في أفغانستان. وكدليل على التزامنا الدائم، سوف تساهم المملكة المتحدة في دفع أكثر من ١٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٧ على الأقل بغية الحفاظ على قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتطلع المملكة المتحدة أيضاً إلى استضافة مؤتمر القمة الذي ستعقده الناتو في وقت لاحق من هذا العام، حيث سيوفر للمجتمع الدولي فرصة التفكير في الإرث الذي ستخلفه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفي تحديد مشاركة الناتو في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

ثانياً، بالنسبة إلى الانتخابات والتحول السياسي، تدخل أفغانستان في المرحلة النهائية من تنظيم الحملة الانتخابية والاستعدادات التقنية لها. فالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات ستجري بعد أقل من أربعة أسابيع من الآن. هذه حقاً لحظة هامة تعيشها السياسة الأفغانية، لأن أفغانستان تدخل عقد التحول الذي تشهده. وتظهر آخر الأرقام أن ما يزيد على ثلث المسجلين في عملية الانتخابات هم من

انسحاب المجتمع الدولي؛ والنسيج الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي قد أعيدت حيالته ولكنه لا يزال هشاً للغاية.

في هذا الصدد، لا بد من تعزيز الدور الذي تضطلع به مكافحة الاتجار بالمخدرات في ولاية بعثة الأمم المتحدة. من الواضح أننا لا نريد أن نجعل من البعثة وكالة لمكافحة المخدرات. ومع ذلك، ينبغي تعزيز جميع أوجه التآزر الممكنة بين أنشطة بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان. ويجب أيضاً أن تدعم البعثة التعاون الإقليمي في هذا المجال من خلال دعم تطوير قدرات الدولة الأفغانية في مجالات إنفاذ القانون والقضاء والصحة.

أفغانستان التي تلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر باتت الآن فصلاً من فصول كتب التاريخ، لكننا إذا كنا نريد مساعدة الأفغان في كتابة فصل مختلف حقاً في المستقبل فإن علينا أن نتحرك الآن.

السير لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/163) والممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السفير تانين على التعليقات التي أدلى بها صباح اليوم.

هذه أول فرصة تتاح للمجلس ليعرب مباشرة للممثل الخاص كوبيتش وفريقه عن الحزن الذي شعرنا به جميعاً إثر الحادث المأسوي الذي فقدنا فيه أربعة من الزملاء بالأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني/يناير. لقد ذكرنا ذلك الهجوم المروع تذكيراً صارخاً بالأخطار التي يواجهها الموظفون المدنيون الدوليون، وإننا لنشيد بمجهود السيد كوبيتش وفريقه في أفغانستان.

ترحب المملكة المتحدة بما تم اليوم من اعتماد القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور

على العمل معا بشكل أوثق، وتقاسم الموارد، والعمل مع الناتو وغيرها من المنظمات ذات الصلة لتحديد الفرص والتصدي للتحديات التي تواجه بيئة ما بعد عام ٢٠١٤.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان، والتي تواجه في الواقع عمل الأمم المتحدة، هو حقوق الإنسان، خاصة حقوق النساء والفتيات. فما زالت النساء والفتيات في أفغانستان يواجهن تحديات ضخمة، والمكاسب التي تم تحقيقها هشة. ونحن نشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل الوثيق مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني لتحسين حالة النساء والفتيات.

الأفغان يتحملون المسؤولية عن أمنهم وديمقراطيتهم. وأفغانستان تتغير بسرعة، مع تنامي الاقتصاد، والسكان من فئة الشباب، وثورة الوصول إلى العالم الخارجي من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية. وعلى الرغم من العديد من التحديات، فإن عام ٢٠١٤، بالتالي، هو عام مليء بالفرص لأفغانستان. وتتعهد بمواصلة دعمنا لحكومة أفغانستان في سعيها إلى بناء مستقبل أكثر سلما وديمقراطية وازدهارا لجميع الأفغان.

السيد إرازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد يان كوبيش، ونشكره على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بالسفير زاهر تانين ونشكره على بيانه.

إن شيلي ترحب بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات في ٥ نيسان/أبريل. فلا استعدادات تسير على الطريق الصحيح، بوجود إطار انتخابي، وقائمة نهائية لمرشحي الرئاسة، واللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية.

ولا بد من أن نشدد على أن الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة ومراقبة وتعزيزها ستوفر

النساء. إنه خبر سار، وسوف يسهم في شمولية الانتخابات. ولقد تعهدت المملكة المتحدة بدفع مبلغ ١١ مليون دولار لبناء قدرات النساء المنتخبات في مجالس الولايات، بغية كفالة أن يكون لهن صوت في العملية الديمقراطية. والشفافية والشمولية حيويان لكفالة مصداقية الانتخابات. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإرسال فريق إلى أفغانستان لتقييم الانتخابات. وتشجع المملكة المتحدة حكومة أفغانستان على إفساح المجال أمام جميع مراقبي الانتخابات للاطلاع على العملية الانتخابية، حتى يستطيعوا تقديم تقارير مفصلة بالمعلومات عن هذه العملية عندما يحين الوقت لذلك.

ثالثا، أود أن أتناول مسألة الخطوات المقبلة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. إن هذا الإطار الذي اتفق عليه في عام ٢٠١٢، يظل مخططا أساسيا لجهود المجتمع الدولي الانمائية في أفغانستان. وإحراز التقدم في المجالات ذات الأولوية، مثل دور المرأة، أمر ضروري لتحقيق التنمية في المدى البعيد، واستدامة التمويل من الجهات المانحة. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على المساعدة في رصد التقدم المحرز وتنسيقه والإبلاغ عنه طوال الأشهر المقبلة، حسبما يقتضيه القرار الذي اتخذناه اليوم (القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)). وتتطلع المملكة المتحدة إلى ترؤسها بمشاركة الحكومة الأفغانية مؤتمر التنمية المزمع عقده في وقت لاحق من هذا العام، حيث سيشكل فرصة أمام المجتمع الدولي لتقييم التقدم المحرز إزاء الإطار، وتحديد طموحاتنا للمستقبل.

وأخيرا، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا راسخا الوجود القوي للأمم المتحدة في أفغانستان. وسوف يكون للأمم المتحدة دور أساسي في العام المقبل، بالعمل مع حكومة أفغانستان، لتثبيت المكاسب التي حققها المجتمع الدولي طوال العقد الماضي. ونحن نريد أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد التي تحتاج إليها بغية تمكينها من الوجود في جميع أنحاء البلد، والاضطلاع بمسؤولياتها وفقا للولاية التي أقرت اليوم. ولكننا نحث الأمم المتحدة ووكالاتها

مبادرات من قبيل دعم منظمة الصحة العالمية للجهود التي تبذلها السلطات المحلية في مكافحة شلل الأطفال. ويجب أيضا تهئية الظروف لتحقيق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي تعاونه في هذه الجهود.

ونأسف لأن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يزداد حدة في بعض المناطق. فعدد الحوادث والضحايا ما فتئ يزداد، وهو في أسوأ مستوياته منذ عام ٢٠١١. ونحن ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في أحد مطاعم كابل بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير، وأودى بحياة أربعة من موظفي الأمم المتحدة و ١٧ من المدنيين الأفغان، ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا.

ونظرا لانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية في نهاية عام ٢٠١٤، تعتقد شيلي أنه ينبغي مواصلة تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية على مواجهة التهديدات والتحديات المقبلة. وهذا يعني التخفيف من حالة عدم اليقين السائدة حاليا في أفغانستان. وثمة مثال ملموس في هذا المجال العام هو موافقة المجلس الأعلى الاستشاري (اللويا جيرغا) على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة. ومن المهم أن يتم التوقيع على هذا الاتفاق لكفالة توفير هذه المساعدة والإبقاء عليها، وتحقيق الانتقال إلى حالة من الاستقرار.

ومن الضروري أن يتسنى للحكومة المقبلة الاستقرار اللازم لتحقيق انتقال منظم. ونظرا لحالة عدم اليقين التي سادت أفغانستان خلال السنة الأخيرة من الفترة الانتقالية، من المهم تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، ونحن نرحب بهذا التمديد.

من المهم بنفس القدر الحاجة إلى تزويد البعثة بالتدابير ذات الأولوية اللازمة لأداء واجباتها على الوجه الأكمل.

في الختام، أعرب عن تأييد شيلي للجهود التي يقوم بها الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية تركز على سيادة

مقياسا لمدى تمثيلها في هذه العملية. وستشكل الانتخابات انتقالا سياسيا أساسيا ومشروعا تجاه حالة الاستقرار في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون العملية ذات مصداقية، وشفافة، وشاملة، ومتماشية تماما مع القواعد القانونية والدستورية في البلد.

ومن المهم أن يتواصل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع الصعد، لكفالة أن يكون باستطاعة المرأة أن تشارك في عمليات صنع القرار، والوفاء باحتياجاتها على النحو الكافي. وإدخال النساء في قوات الشرطة والأمن أمر هام، وينبغي أن يظل أولوية بالنسبة إلى السلطات الجديدة.

وتكرر شيلي الحاجة إلى تعزيز حماية المدنيين، وتدين استخدام القوة ضد المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال، سواء من جانب القوات الموالية للحكومة أو المعارضة لها. فالمسؤولية الرئيسية للسلطات هي كفالة حماية المدنيين.

بالإضافة إلى ذلك، إن إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان عنصر حاسم لاستقرار البلد، الذي ما زال هشاً. ونتفق مع الأمين العام في دعوته السلطات إلى اعتماد أي تدابير ضرورية لدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في دورها الحاسم الذي تضطلع به.

إن انعدام الأمن الغذائي، وحالة الأشخاص المشردين داخليا، والضعف المستمر أمام الكوارث الطبيعية، على خلفية الصراع الذي دام لعقود، هي تحديات إنسانية بحاجة إلى أن يواجهها المجتمع الدولي والسلطات الجديدة بطريقة منسقة. ولن يكون ذلك ممكنا دون كفالة إمكانية الوصول الكامل والفوري ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل وجودها على أرض الواقع من خلال عمل بعثتها، بالطريقة نفسها التي يعمل بها الفريق القطري في مجال التنمية. ويجب المحافظة على

والحملات السياسية القوية وحملات التوعية العامة المعززة في جميع أرجاء البلاد.

لقد تجلّى التطور الهام في الحملة في التقدم المحرز لضمان مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة بنسبة ٣٥ في المائة من بطاقات تسجيل الناخبين الجديدة التي يجري حالياً توزيعها على الإناث. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ١٣ ٠٠٠ من النساء على العمل كي يقمن بمهمة تفتيش الناخبات الإناث في مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات.

نحيي أيضاً النساء المرشحات لشغل منصب نائب الرئيس بالإضافة إلى ما يزيد على ١٠٠ امرأة من المرشحات لمجالس الانتخابات المحلية. إن ضمان سلامة المرشحات من النساء والناخبين عنصر رئيسي في ضمان أن تكون نتائج الانتخابات بمثابة لإرادة الأمة برمتها واستغلال الإمكانية الكاملة للمرأة الأفغانية لبناء مستقبلها. ولا يزال الأمن أثناء الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع شاغلاً رئيسياً لا بد من معالجته بكل ما يستحقه من جدية.

إن ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان إلى الانتخابات التي تقودها أفغانستان في مسألة في منتهى الأهمية، وهي انتخابات ترتقي إلى معايير الشمولية، والشفافية، والمصادقية والشرعية. ونرحب بتشجيع السلطات الأفغانية على مراقبة الانتخابات، بما في ذلك وجود مراقبين دوليين والدعوة التي وجهتها إلى أفرقة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التقدم المحدود المحرز نحو إرساء عملية السلام مع المعارضة المسلحة ما زال أمر يبعث على القلق. نشدد على أهمية القيام بعملية شاملة بقيادة أفغانية ونهيب بعثة الأمم المتحدة الاستمرار في تيسير الحوار المحلي بشأن المصالحة. ومبادرات بعثة الأمم المتحدة التي ترمي إلى التخفيف من حدة التوترات بين المجموعات الإثنية والقبائل وربط المسؤولين الحكوميين مع

القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي أمور أساسية لاستقرار أفغانستان وتنميتها، وكذلك فيما يتعلق بالاستدامة والتنمية في المنطقة التي هي جزء منها.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان وأشكر السفير تانين على ملاحظاته.

شأني شأن من سبقي من المتكلمين، أود أن أتقدم بتعازي وفدي على الخسائر المأساوية في أرواح أعضاء أسرة الأمم المتحدة وجميع الضحايا الآخرين لهذا الهجوم الوحشي الذي وقع في كابل في ١٧ كانون الثاني/يناير. ونشيد بتفاني جميع الموظفين الدوليين الذين يواجهون باستمرار تحديات أمنية ويجازفون بحياتهم من أجل شعب أفغانستان.

إن ليتوانيا ملتزمة التزاماً قوياً بالمساهمة في بناء مستقبل سلمي ومستقر في أفغانستان. منذ عام ٢٠٠٥، ما فتئنا نقود فريقاً لإعادة إعمار المحافظات في شاغشاران، عاصمة غور. لم يتغير هدفنا في مساعدة الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان آمنة وديمقراطية وشاملة ومكتفية ذاتياً.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدي به المراقب الدائم للاتحاد الأوروبي فيما بعد في هذه الجلسة.

إن أفغانستان هذا العام تقف عند معلم هام للغاية. إذ أن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل سوف تشهد انتقالاً للسلطة من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب آخر وذلك للمرة الأولى في تاريخ أفغانستان. ونرحب بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية التي تمت من خلال اعتماد الإطار القانوني في الوقت المناسب وأداء الهيئات الانتخابية المنشأة، وعدم التدخل في الانتخابات الذي أعلنته الحكومة،

إن التقدم الذي أحرزته أفغانستان في تحسين حالة حقوق الإنسان ما برح هشاً. ونحضر حكومة أفغانستان على اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ليتسنى لها الوفاء بدورها الهام جداً.

إن ارتكاب العنف ضد النساء بشكل خاص قد بلغ مستويات قياسية في عام ٢٠١٣، وفقاً للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وثمة قلق رئيسي يتمثل في عدم إنفاذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي يترك الجناة فارين. وكثيرون جداً من ضحايا العنف يلوذون بالصمت خوفاً من الانتقام. ونشيد بقرار الرئيس كرزاي بعدم توقيع مشروع قانون الإجراءات الجنائية الحالي ليصبح قانوناً لأنه يحد من حقوق المرأة في التماس العدالة. ولا بد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أن تواصل عملها في تحديد التحديات والحلول المتعلقة بالجهود الوطنية والدولية للنهوض بحقوق المرأة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

إن هجمات طالبان وغيرها من المجموعات المسلحة على المدارس وعلى المدرسين والطلاب مستمرة ولا هوادة فيها. وهذا العنف يتعارض مع الحصول على التعليم، وفي بعض المناطق يعكس مسار التقدم الذي تحقق بالفعل.

ثمة نقطة تبعث على القلق بوجه الخصوص بالنسبة لوفدي ألا وهي أن زراعة الأفيون ارتفعت بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وبالنظر إلى العلاقة بين الإتجار بالمخدرات، والأسلحة والعنف والإرهاب، نشدد على أهمية اتخاذ المزيد من التدابير الحازمة والمبادرات الأفغانية التي تهدف إلى الإسراع في السياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات بشمول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والجهود الرامية إلى التصدي لازدهار الاقتصاد غير المشروع والفساد. وتقوم بعثة الأمم المتحدة بدور هام في ذلك كله.

قادة المجتمع وعلماء الدين والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء، كلها مسائل موضع ترحيب وينبغي أن تستمر.

لا يزال القلق الشديد مستمراً إزاء الحالة الأمنية في البلد. الانسحاب التدريجي للقوات الدولية ترك قوات حكومة أفغانستان على نحو أكثر عرضة لهجمات المتمردين. وبسبب زيادة وقوع الإصابات، كان عام ٢٠١٣ ثاني أكثر عام اتسم بالعنف منذ سقوط نظام طالبان. وضمان عمل بعثة الأمم المتحدة، لا سيما المكاتب الموجودة في الميدان، يتأثر تأثراً مباشراً بانسحاب القوات الدولية.

إن الصدمات المسلحة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مسؤولة عن ٧٥ في المائة من الوفيات. ومما يبعث على القلق الكبير أن الإصابات في صفوف الأطفال قد زادت أكثر من الثلث بالمقارنة مع الإصابات التي وقعت في عام ٢٠٠٩. ويُزى نحو ثلاثة أرباع الوفيات إلى طالبان. إن التخفيف من معاناة المدنيين والتقليل من وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بالاقتران مع تحسينات في حماية حقوق الإنسان، ينبغي أن تكون المبادئ الجوهرية لتحسين الاستقرار والأمن في أفغانستان في عام ٢٠١٤. يؤيد وفدي تتبع احتساب الإصابات المدنية وفقاً لنوع الجنس.

إن قيام العناصر المناوئة للحكومة استهداف مؤسسات الحكومة والمجتمع الدولي أمر غير مقبول على الإطلاق. وما تقوم به القوات الأفغانية من جهد لصعد هذه الهجمات أمر حيوي. وسيظل من الجوهري تقديم المزيد من المساعدة الدولية لدعم الجيش الأفغاني وقوات الشرطة الأفغانية. وقد وعدت ليتوانيا بتقديم دعمها للقوات الأمنية الوطنية الأفغانية بإرسال بعثة تدريب جديدة بعد عام ٢٠١٤، ما أن يوضع الإطار القانوني اللازم موضع التنفيذ. وبوصفنا بلداً عضواً في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، نشجع شركاءنا الأفغان على الانتهاء من اتفاق مركز القوات التابعة للناو في أسرع وقت ممكن.

أفغانستان وشعبها، وهي عمليات غير ممكنة من دون استمرار دعم ومساعدة المجتمع الدولي.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان ما برحت هشة، كما تدل على ذلك الزيادة الكبيرة في مختلف أنواع الحوادث الأمنية التي وقعت منذ العام الماضي، ونعرب عن قلقنا إزاء الزيادة في الإصابات في صفوف المدنيين، ونؤيد دعم بناء القدرات في قوات الشرطة والأجهزة الأمنية الأفغانية لتمكينها من الوفاء بفعالية بمسؤولياتها الأمنية.

وعلى الأطراف المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار الكامل ضرورة حماية الأمن والاستقرار في أفغانستان والتخفيض المستمر والمتحلية بروح المسؤولية للقوات المسلحة من أجل ضمان إحراز تقدم سلس في نقل المسؤوليات الأمنية إلى أفغانستان.

وتؤيد الصين جهود الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام الرامية إلى تعزيز عملية بقيادة أفغانية ومملكية أفغانية لتحقيق المصالحة. ونأمل أن يساعد المجتمع الدولي أفغانستان في النهوض بعملية المصالحة على نحو ما تراه هي نفسها، ونرحب باضطلاع جيران ذلك البلد بدور فعال.

وتقدر الصين جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تطوير اقتصادها والى تشجيع العمالة. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يفي بشكل كامل بالتزاماته بتقديم المساعدة بمنح أولوية عليا لمساعدة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية، ومن ثم تمكين أفغانستان من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن القضاء التدريجي على الظروف المؤاتية للإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

إن تحقيق السلام وإعادة الإعمار وتوفير الأمن على المدى الطويل أمور متصلة بشكل وثيق بإحلال السلام والاستقرار الإقليميين. وتؤيد الصين جهود أفغانستان للمشاركة بصورة

إن تعزيز الروابط الإقليمية أمر حيوي للاستقرار في الأجل الطويل. ويرحب وفدي بالقيادة الأفغانية النشطة في إطار عملية إسطنبول والخطوات الثنائية لإشراك البلدان المجاورة، بما في ذلك زيادة الاعتراف بالمصالح المشتركة مع باكستان.

إن ليتوانيا ملتزمة بتطوير أفغانستان في الأجل الطويل من خلال الاتحاد الأوروبي ومشاريع التنمية الثنائية التي تركز على الحكم الصالح، وبناء القدرات والهياكل الأساسية. وتقوم بعثة الأمم المتحدة بدور حيوي في ضمان التنسيق الفعال للمساعدة المقدمة من المانحين، ولا سيما تنفيذ الالتزامات المشتركة التي قطعت في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢ من خلال إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

في الختام، يتصور الشعب الأفغاني وجود بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان بوصفه عنصر استقرار بشكل عام ودلالة على الالتزام الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. ولا بد من استمرار وجود الأمم المتحدة في أفغانستان لضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت خلال أكثر من عقد من الزمان وألا يستذهب جميع التضحيات سدى. نرحب بتمديد ولاية البعثة ونحضر على تنفيذها، خاصة وجودها في الميدان مع التصميم من مسؤوليتنا مساعدة أبناء الشعب الأفغاني في عقد التحول الذي اتسم بالتحديات.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوييتش، على إحاطته الإعلامية وأشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السيد تانين، على بيانه.

يمثل هذا العام عاماً حاسماً لانتقال أفغانستان، سيشهد عملية انتقال ثلاثية الأبعاد، على الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية، للبناء بصورة شاملة على قيام أفغانستان مستقرة ومزدهرة تتعايش فيها سائر المجتمعات في وئام. عمليات الانتقال تلك ستطلب جهوداً متواصلة من جانب حكومة

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في مساعدة أفغانستان على تحقيق المصالحة السياسية المبكرة والتنشيط الاقتصادي وعلى المضي قدما في طريق مفض إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام والممثل الخاص يان كوبيتش على التقرير التفصيلي (S/2014/163) عن تطورات الحالة في أفغانستان منذ نهاية عام ٢٠١٣. كما أشكر الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة على بيانه.

إن تصويت تشاد مؤيدة للقرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تصويتا للتشجيع، إذ أننا ننوه مع شعور بالارتياح بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان التي حصلت بإنشاء عملية كابل. كما نشعر بالتشجيع من التقدم المحرز بشأن التكامل والتعاون الإقليمي وحقوق الإنسان، فضلا عن تحسين التنسيق والظروف لتقديم المساعدات الإنسانية بفضل الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة.

ونناشد جميع الأطراف المعنية إلزام أنفسهم، بروح للتوفيق والمصالحة، بإعادة السلام في أفغانستان وتعزيزه. كما نرحب بالمحادثات المباشرة الشاملة التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وهم تحديدا، السياسيون وزعماء المجتمع التقليديون والعلماء الدينيون والمجتمع المدني، بهدف إعادة السلام في أفغانستان. ونعتقد أن الانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ستؤدي إلى المزيد من تحقيق الاستقرار في البلد.

ومع ذلك نشعر بالقلق حيال الحالة الأمنية في أفغانستان في الآونة الأخيرة، نظرا للزيادة الكبيرة في عدد الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٣، بما في ذلك مقتل أربعة من موظفي بعثة الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير. وفي ذلك الصدد، تدعو تشاد إلى احترام حقوق الإنسان، لا سيما القانون الإنساني

أكثر فعالية في التعاون الإقليمي ولتعزيز الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنافع المتبادلة. ونشجع أفغانستان على الاستفادة بصورة أفضل من الآليات الإقليمية المختلفة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، في سعي مشترك للتصدي للعديد من التهديدات والتحديات الأمنية الإقليمية.

وندعم الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدور هام في تنسيق المساعدات الدولية لبناء السلام في أفغانستان. ونرحب بالقرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، المتخذ في وقت سابق صباح هذا اليوم، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتؤيد الصين توفير التمويل الكافي لبعثة الأمم المتحدة بغية تنفيذ ولايتها. ونأمل أن تعزز البعثة تعاونها مع الحكومة الأفغانية وأن تضطلع بمسؤوليتها بموجب الولاية التي كلفها بها المجلس وأن تنسق بفعالية المساعدة الدولية وأن تعزز ثقة المجتمع الدولي بعملية الانتقال السلس والتحول في أفغانستان. وتدعم الصين جهود المجتمع الدولي وجهود الحكومة الأفغانية لاستكشاف سبل للاستفادة بصورة أفضل من دور بعثة الأمم المتحدة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، تمشيا مع تطور الحالة في أفغانستان.

إن أفغانستان جارة هامة للصين. ونحن نتطلع إلى أفغانستان الصديقة والموحدة والمستقرة والمتطورة. ونحترم دائما سيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامه أراضي ومسار التنمية الذي يختاره شعبه، تمشيا مع ظروفه. وشاركت الصين لفترة طويلة بفعالية في إعادة بناء السلام في أفغانستان بتقديم المساعدة بقدر استطاعتها. ففي آب/أغسطس، ستستضيف الصين للمرة الأولى اجتماعا بشأن أفغانستان وعملية اسطنبول على مستوى وزراء الخارجية. ومن خلال ذلك الاجتماع، تأمل الصين أن تحشد توافقا في سعيها المشترك لدعم عملية الانتقال الطويل الأجل لأفغانستان ولتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

والدولي، الذي يحمي السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال والنساء وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، الذين غالبا ما يجدون أنفسهم ضحايا للحوادث المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. ونحن قلقون للغاية حيال ازدياد الاتجار بالعقاقير والمخدرات الأخرى، التي تحدث آثارا سلبية على الحال الأمنية الدولية، كما كان الحال في مالي، حيث تدهورت الحالة بزيادة الشبكات الإجرامية وتمويل الإرهاب الدولي.

وتناشد تشاد الدول المجاورة لأفغانستان مواصلة التعاون في مكافحة عبر الوطنية للإتجار بالمخدرات والأسلحة. وتدعم تشاد بعثة الأمم المتحدة وأعمال المجتمع الدولي الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وهي تشارك دعوة الأمين العام إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى السكان المعرضين للخطر.

وتناشد تشاد الدول المجاورة لأفغانستان مواصلة التعاون في مكافحة عبر الوطنية للإتجار بالمخدرات والأسلحة. وتدعم تشاد بعثة الأمم المتحدة وأعمال المجتمع الدولي الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وهي تشارك دعوة الأمين العام إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى السكان المعرضين للخطر.

وأخيرا، ندين الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وترتكب أعمال العنف ضد النساء. وينبغي ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وفي الختام، نؤيد موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، لا سيما الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش، في جميع جهودهم المستمرة من أجل الشعب الأفغاني.

إن مشاركة الأردن في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان والإسهام في إعادة بناء الدولة تأتي في إطار التزامنا بالمساعدة الفاعلة في جهود بناء السلام والمساعدة الإنسانية، وانطلاقا مما يعتبره الأردن واجبا أساسيا بضرورة التصدي لمحاولات اختطاف الدين الاسلامي العظيم وتشويه صورته ومضامينه التي تدعو إلى التسامح والحوار واحترام كرامة الإنسان وسلامته.

إن أفغانستان مقبلة على استحقاق انتخابي تاريخي، نأمل أن يعزز من قدرة القيادات التي سيفرزها على التصدي للتحديات المختلفة التي تواجه البلد. ويرحب الأردن في هذا الصدد باستمرار الأعمال التحضيرية للانتخابات في مسارها الصحيح بالنسبة لموعد الاقتراع المقرر إجراؤه في نيسان/أبريل المقبل، وفقا للإطار القانوني والدستوري لأفغانستان. ونحن متشجعون بالنسبة للنشاط السياسي القوي المنتشر في جميع أنحاء أفغانستان ولظواهر التعبير السياسي السلمية التي يلتزم بها المرشحون، وندعو الممثل الخاص إلى مواصلة عقد اجتماعات مع الجهات المعنية دعما لتحقيق الشمولية والتزاهة في العملية الانتخابية.

والأخير، ندين الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وترتكب أعمال العنف ضد النساء. وينبغي ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وفي الختام، نؤيد موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، لا سيما الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش، في جميع جهودهم المستمرة من أجل الشعب الأفغاني.

وتناشد تشاد الدول المجاورة لأفغانستان مواصلة التعاون في مكافحة عبر الوطنية للإتجار بالمخدرات والأسلحة. وتدعم تشاد بعثة الأمم المتحدة وأعمال المجتمع الدولي الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وهي تشارك دعوة الأمين العام إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى السكان المعرضين للخطر.

وأخيرا، ندين الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وترتكب أعمال العنف ضد النساء. وينبغي ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وفي الختام، نؤيد موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، لا سيما الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش، في جميع جهودهم المستمرة من أجل الشعب الأفغاني.

الأمرير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن): أود أن أشكر السيد يان كوبيتش الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر أيضا موظفي الأمم المتحدة العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم في العمل في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. كما أشكر سعادة الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه الشامل.

يعرب الأردن عن قلقه حيال تقلب الأوضاع الأمنية في أفغانستان، وازدياد عدد الضحايا في صفوف المدنيين،

عملية نقل سلمي وديمقراطي للسلطة السياسية في أفغانستان من رئيس دولة إلى آخر.

وأحد أفضل السبل لكفالة مصداقية الانتخابات يتمثل في المراقبة المستقلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المتوقع أن يقوم أكثر من ١٢ ٠٠٠ مراقب أفغاني بدور في التحقق من نزاهة العملية. كما وجهت اللجنة الانتخابية المستقلة دعوات إلى مراقبين دوليين. ونشجع اللجنة وقوات الأمن الوطني الأفغانية على بذل كل ما في وسعهما لضمان وصول الناخبين والمراقبين وممثلي الأحزاب إلى جميع مراكز الاقتراع، بما فيها تلك الموجودة في المناطق النائية والشديدة الخطورة.

وعلى وجه الخصوص، ندعو جميع السلطات إلى كفالة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة بطريقة مجدية بوصفها ناعبة ومرشحة ومراقبة ومسؤولة انتخابات. وإجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية سيمهد السبيل أمام إحراز تقدم ديمقراطي في أفغانستان. ونقل السلطة الرئاسية بنجاح في هذا العام بعد إجراء انتخابات ديمقراطية سيوطد المكاسب التي تحققت خلال السنوات الاثني عشرة الماضية ويسهم إسهاماً كبيراً في تنمية واستقرار البلد في المستقبل. كما أنه سيرهن لجميع الأفغان، بما في ذلك حركة طالبان، على أهمية سيادة القانون وعلى أن النظام الدستوري لأفغانستان قادر على التكيف بما فيه الكفاية للتغلب على العقبات الخطيرة.

وستقدم حكومة الولايات المتحدة، من جانبها، قرابة ١٠٠ مليون دولار لتيسير إجراء انتخابات نيسان/أبريل من خلال طائفة متنوعة من البرامج، بما في ذلك أعمال الرصد والمراقبة. وأشدّد على أن حكومة بلدي تؤيد بقوة العملية الديمقراطية، ولكننا لا نؤيد ولا نعارض أي مرشح. والأمر يرجع إلى الشعب الأفغاني، والشعب الأفغاني وحده، في اختيار زعمائه.

ويشيد الأردن بالجهود الإصلاحية للحكومة الأفغانية وبالخطوات التي قامت بها في مجالات حقوق الإنسان ولا سيما في مجال منع العنف الموجه نحو المرأة، مع تأكيدنا على ضرورة استمرار جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ستشهد أفغانستان في نهاية هذا العام ظروفًا متغيرة ولا بد أن تكون رسالة المجتمع الدولي لأفغانستان خلال تلك الظروف واضحة، وهي أن الدعم سيستمر للحكومة والشعب الأفغاني. كما يجب تحديد دور الأمم المتحدة وتعميق شراكتها مع أفغانستان حيث لن يستطيع أي منا أن يتحمل أي انتكاسات في ما تم إحرازه في أفغانستان لغاية الآن.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالسيد يان كويش في مجلس الأمن مرة أخرى ونشكره على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السفير تانين على ملاحظاته اليوم.

بداية، أود أن أتقدم بتعازي حكومة بلدي إلى أسر وأصدقاء موظفي الأمم المتحدة الذين قتلهم منفذ التفجير الانتحاري في مطعم بكابول في ١٧ كانون الثاني/يناير. وقد أسفر ذلك الهجوم أيضاً عن مقتل ثلاثة من مواطني الولايات المتحدة والممثل المحلي لصندوق النقد الدولي. وهذه المأساة تُذكرنا بضرورة الشناء على العدد الكبير من الرجال والنساء المتفانين من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي ومن القوات العسكرية للتحالف الذين يعملون يومياً من أجل دعم الشعب الأفغاني في سعيه إلى بناء وطن ينعم بقدر أكبر من السلام والديمقراطية والرخاء، وبضرورة تقديم الدعم لهم.

في ٥ نيسان/أبريل، يتوجه المواطنون الأفغان إلى مراكز الاقتراع في وقت تتزايد فيه الآمال وتستمر التحديات على السواء. وهذا الاقتراع التاريخي يمكن أن يمهد الطريق أمام أول

ينهض بها. والبلد يقف الآن على مشارف انتخابات تاريخية ويواجه تحديات كبيرة، ولكن تقوية الطاقة المثمرة لشعب يتوق إلى بناء مستقبل يتسم بمزيد من الديمقراطية والازدهار. وينبغي للأمم المتحدة أن تفخر بالدور الذي تؤديه في مساعدة الشعب الأفغاني على إرساء الأساس لهذا المستقبل، وينبغي أن نكون عازمين على مواصلة هذا الجهد الحيوي خلال الشهور والسنوات المقبلة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نعرب عن امتناننا البالغ للسيد يان كوبيش على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان وعلى تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2014/163). ونحن ممتنون أيضا للعرض الذي قدمه السيد تانين.

إننا ندعم الجهود التي تبذلها القيادة الأفغانية لمواصلة دفع البلد على طريق السلام والاستقرار والتنمية والتعاون الواسع النطاق مع البلدان المجاورة في المنطقة. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأفغان أنفسهم في محاولتهم لتقرير مستقبلهم والاضطلاع بالمسؤولية عن تمتيتهم وأمنهم، وذلك في مواجهة تحديات شتى. ونأمل أن يتمكن الشعب والمجتمع في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ البلد من تعبئة الجهود والعمل معا لبلوغ أهداف بناء لما فيه مصلحة الجميع، مع احترام حقوق الإنسان وتحقيق الإنصاف والوثام.

والحالة في أفغانستان تزداد سوءا ولا تزال في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي، لا سيما وأن البلد يقترب من معلمين بارزين، ألا وهما، الانتخابات الرئاسية وانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وستحدد تلك العوامل، بدرجة كبيرة، ديناميات الحالة التي تتكشف، ليس في أفغانستان وحدها ولكن في المنطقة بأسرها.

وفي هذه الفترة الحاسمة، يتعين علينا إجراء تحليل شامل للمخاطر والتهديدات التي تعترض طريق أفغانستان. ولا يسعنا

في هذا الصباح، سعدت الولايات المتحدة بالانضمام إلى مجلس الأمن في تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام آخر، مع الإبقاء على ولايتها الأساسية كما هي. وسيمكن ذلك التجديد البعثة من التصدي لتحديات الفترة الانتقالية الجارية، لا سيما من خلال تقديم الدعم للعملية السياسية والجهود الدبلوماسية الإقليمية وتنسيق المساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات ورصد حقوق الإنسان وبناء المؤسسات وتنمية القدرات.

وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يضمن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة وحده النجاح. وقد قطع المجتمع الدولي بأسره التزاما طويل الأجل تجاه أفغانستان. وترحب حكومة بلدي بمشاركة بلدان "قلب آسيا"، بما في ذلك الجهود التي تبذلها من أجل زيادة إدماج اقتصاد أفغانستان من خلال عملية اسطنبول. كما سيكون الدعم الإقليمي أمرا بالغ الأهمية في مساندة الانتقال الديمقراطي لأفغانستان والجهود التي يقودها الأفغان لتحقيق المصالحة الداخلية.

وينبغي ألا نقع تحت تأثير أي أوهام. فلا تزال هناك تهديدات أمنية خطيرة في أفغانستان، بما في ذلك الهجمات التي تشنها العناصر المتطرفة على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين المدنيين الأفغان والدوليين. ونحن ندين هذه الهجمات ذات الأهداف التدميرية تماما والتي تتعارض بوضوح مع رفاه الشعب الأفغاني. ونهيب بجميع الأطراف أن تنضم إلينا في إدانة تلك الجرائم وأن تسعى إلى فرض الخضوع للمساءلة عنها وأن تعمل جاهدة من أجل منعها. فمواطنو أفغانستان يستحقون العيش في أمان في ظل توفر الإمكانيات الكاملة للحصول دون عوائق على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والخدمات الصحية والرعاية الطارئة للمصابين بصدمات نفسية.

خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، ظلت أفغانستان مسرحا لاضطرابات لا تُصدق، وهي دراما تحفها المأساة ولكن الأمل

تتحرك وتفلت من العقاب. وتشكل أحدث واقعة، تمثلت في قتل صحفي في العاصمة يوم ١١ آذار/مارس، مثالا آخر على ذلك. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، نعتقد بأن بعض الأشخاص لا يزالون يقنعون أنفسهم بأن الحالة على ما يرام، خصوصا أن المتمردين قد أبانوا عن قدرتهم التدميرية في الفترة التي تسبق الانتخابات.

إن الاتحاد الروسي يراقب عن كثب العملية الانتخابية. ومن دواعي قلقنا البالغ أنه جرى في ١٠ آذار/مارس نشر نداء على موقع طالبان على شبكة الإنترنت، يحث مواطني أفغانستان على تجنب المشاركة في العملية الانتخابية، وذلك لأن أي مشاركة من هذا القبيل من شأنها أن تعتبر جهدا مبدولا لمساعدة قوات الاحتلال.

وبالتالي، فإن السؤال المشروع الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى يعد النقل القسري للمسؤولية الجاري في البلد، من القوة العسكرية الدولية إلى القوات الأفغانية، أمرا مبررا؟ وإلى أي حد، يعد الجدول الزمني المصطنع للانسحاب مبررا؟ وإلى أي حد، نفذ التحالف ولاية المجلس، المتعلقة بتحقيق الاستقرار والأمن، وإعداد قوات الأمن لإنفاذ القانون الأفغاني، بشكل فعال؟ سيتطلب ذلك من منظمة حلف شمال الأطلسي، تقديم تقرير مرحلي موضوعي لمجلس الأمن في نهاية هذا العام.

وفي اعتقادنا أنه، إذا وافقت كابل على استمرار وجود منظمة حلف شمال الأطلسي، بعد عام ٢٠١٤، فإن ذلك يتعين أن يستند إلى إطار قانوني دولي يتخذ شكل قرار يتخذه مجلس الأمن. وبعد إنجاز مهام الاستقرار، لن تكون ثمة حاجة إلى الوحدات العسكرية الأجنبية في أفغانستان. وينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى معالجة تلك المسألة على ضمان عدم فقدان المواطنين الأفغان وأفراد الجيش، حياتهم نتيجة لضربات جوية خاطئة تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد

إلا أن نلاحظ أن التقرير المعروض علينا اليوم لا يذكر الكثير من التحديات التي تواجه البلد، مثل حركة طالبان وتنظيم القاعدة، الذي لم يرد له ذكر في التقرير كما لو كانت القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية لا وجود لها في البلد على الإطلاق.

إن نشاطهم العدواني هو أحد عوامل الزيادة الكبيرة في عدد الإصابات والوفيات التي تقع في صفوف المدنيين وفي صفوف قوات الأمن الأفغانية. وقد تعززت المعارضة المسلحة في مختلف المناطق، ولا سيما المناطق التي كانت سابقا تحت السيطرة الكاملة للحكومة. والحالة في تدهور في جنوب البلد وشرقه. وأكد ذلك الهجوم المسلح على قاعدة للجيش الوطني الأفغاني في ولاية كونار المذكورة في التقرير، وخطف متطرفي طالبان الجريء لمقيمين في محافظتي قندهار وبنغهار لدعمهم الحكومة، وزيادة عدد الوفيات في صفوف الأفراد المسالمين في ولاية هلمند. إن زيادة النشاط الإرهابي في منطقتي الشمال والشمال الشرقي أمر مقلق بوجه خاص، وتمتلك المعارضة المسلحة هناك أكثر من ١٠.٠٠٠ مقاتل.

ولا يمكننا أن نتفق مع تقييم التقرير للحركة الإسلامية في أوزبكستان. إنها لا تقتصر مطلقا على المناطق النائية والجبلية. وهي تنشط خارج حدود أفغانستان، كما أكد ذلك مقتل ثلاثة من حرس الحدود التركمانيين، بالقرب من الحدود بين أفغانستان وتركمانستان. وقبل ثلاث سنوات فقط، كانت المنطقة الشمالية لأفغانستان هادئة.

إننا قلقون للغاية جراء الحالة التي يمكن أن تتطور في آسيا الوسطى بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. لقد لاحظنا أعدادا متزايدة من الهجمات على الأجانب، ولا سيما موظفي الأمم المتحدة. وأكد الهجوم الإرهابي الذي جرى في كانون الثاني/يناير في كابل، والذي أدى إلى وفاة ٢٠ شخصا، بمن فيهم ممثل روسيا في البعثة، بأن حركة طالبان تعتقد أنها يمكن أن

فإنه قد يكون من الممكن تخفيف الجزاءات التي يفرضها المجلس على حركة طالبان، وفق شروط معينة.

يرى الاتحاد الروسي أنه من المهم تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الإسهام في تنمية أفغانستان لتصبح دولة مسالمة ومتطورة اقتصاديا. وتشكل منظمة شنغهاي للتعاون أفضل مكان لتحقيق ذلك، لأنها تضم تقريبا جميع دول المنطقة، بما في ذلك أفغانستان.

وبالمثل، فإننا لا نعتبر مبررا ما أشير إليه بشأن عملية اسطنبول وعلاماتها العالية. حيث لم يجر تأكيد قيمتها المضافة بعد، ولم تظهر الفعالية الكبيرة لشكل فريقها العامل. وكان ثمة أيضا، عدم اهتمام من جانب الدول الأطراف. وفي رأينا، فإن تلك العملية تمثل ببساطة منبرا لإجراء حوار دولي من أجل طرح أفكار مبتكرة.

ولن يحقق تثبيت الاستقرار في أفغانستان أي نتائج ملموسة، إلا من خلال الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الأطراف الفاعلة، التي يجب أن تنسق على نحو فعال من أجل تعظيم النتائج. وستسهم في ذلك الصدد، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشكل أساسي. وسيتزايد دورها، مع انسحاب الوحدات العسكرية الأجنبية، كما يؤكد ذلك القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم.

إن الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد لمواصلة تطوير التعاون الإقليمي، لما فيه مصلحة أفغانستان في المجالات التي يمكن أن توفر منافع حقيقية للبلد. ولدينا استعداد للانخراط في شراكة مع جميع الدول المهتمة بتنفيذ المشاريع التي تهم أفغانستان.

ويواصل الاتحاد الروسي تقديم المعونات الإنسانية لأفغانستان. ونتوقع أن تسهم الجهود الإقليمية المنسقة الرامية لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، في تحقيق التنمية

ارتكب أحدث خطأ من هذا القبيل في ولاية لوغار، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ثمانية.

وليس ثمة شك في أن إنتاج الأفيون، الذي زاد بنسبة ١٥٠ في المائة، قد أسهم في النشاط المتطرف. وقد زاد عدد مدمني المخدرات. عمليون مدمن، يوجد من بينهم ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. وتتطلب مكافحة صناعة المخدرات غير المشروعة، التي تمثل تهديدا للسلام والاستقرار ليس فقط في أفغانستان، ولكن على المستويين الإقليمي والدولي، بذل جهود جماعية. ومن غير الممكن أن ندعي بأن ذلك ليس بمشكلة، وذلك ببساطة من خلال الإشارة إلى عدم وجود ولاية محددة في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

يجب تحديد مجالات التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولدى منظمة معاهدة الأمن الجماعي، خبرة كبيرة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وستكون هذه الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة، أكثر فعالية، إذا جرى التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وسيمثل حتى تخفيض متواضع في نشاط الاتجار بالمخدرات، إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي.

إن الاتحاد الروسي، يؤيد تماما الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لدعم المصالحة الوطنية. وينبغي أن تقود حكومة كابل تلك الجهود، وأن تقوم على ثلاثة مبادئ، وهي ضرورة إلقاء المتمردین للسلاح، والاعتراف بالدستور الأفغاني وقطع العلاقات تماما، مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى.

من الواضح أنه، مع انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وتعزيز قوات الأمن الأفغانية، سيضعف حافز المعارضة المسلحة. ويمثل تاريخ المكتب القطري الذي أغلقته مؤقتا حركة طالبان مثالا جيدا. مع أخذ ذلك بعين الاعتبار،

فإننا ندرك أن الأمن لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها، وخصوصاً أمن المدنيين، بدءاً بكفالة أمن الناخبين والمرشحين في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل.

وما دامت الانتخابات لا تجدي حقا إلا حين يتمكن جميع الناخبين من الذهاب إلى مراكز الاقتراع، في حين يستطيع المرشحون تنظيم حملاتهم دون المخاطرة بحياتهم أو التعرض للأخطار، فإننا نحث على بذل قصارى الجهود اللازمة لإنشاء إطار أمني كاف. ونكرر التأكيد على الأهمية التي نوليها لتطبيق ذلك الإطار على الجميع، بمن في ذلك النساء على وجه التحديد. وترى لكسمبرغ أن نسبة مشاركة المرأة ستكون أحد المعايير الهامة التي تمكننا من قياس نجاح التصويت ومصادقية نتائج الانتخابات. ويقع على عاتق اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة دور محوري تضطلع به من أجل كفالة إجراء انتخابات سلمية ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وعلى الرغم من أن الطريق المؤدي إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل لا تزال محفوفة بالمخاطر، فإن مجرد إجرائها يمثل نجاحا ملحوظا بحد ذاته. غير أنها ليست سوى خطوة واحدة على ذلك الطريق، بالرغم من أهميتها. وبذلك، فهي ليست نهاية للعملية. وتعتمد تهدئة البلد وتحقيق الاستقرار فيه أيضا على التقدم الذي يتمكن القادة الجدد من إحرازه في العديد من المجالات الرئيسية. ونود أن نشدد على ثلاث منها على الأقل.

أولا، احترام حقوق الإنسان. فلا سبيل لبناء الأمن إن كان هناك تسامح مع الإفلات من العقاب والظلم، في حين تترسخ شريعة الغاب. وعليه، فإن من الضروري أن تحرص السلطات الأفغانية على تمكين اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان من الاضطلاع بدورها، بوصفها مؤسسة

المستدامة في البلد، وتحقيق رفاهية مواطنيه، وتساعد كذلك على إعادة تأسيس أفغانستان مسالمة خالية من الإرهاب والجرائم المتعلقة بالمخدرات.

في الختام، أود أن أهني زملاءنا الأفغان على عيد النوروز القادم، وأتمنى لهم سنة سعيدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لكسمبرغ.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية وعمله على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، على بيانه.

إنني أؤيد البيان الذي سيدي به خلال المناقشة، المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أعرب في البداية، عن تعازي ومواساتي لأفراد أسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير في كابل. كما أود أيضا أن أعبر عن تعاطفي مع الأعضاء الأربعة في البعثة، الذين فقدوا حياتهم خلال هذا الهجوم الجبان الذي لا معنى له. وهم يستحقون أكثر من شكرنا، وأكثر من امتناننا. إنهم يستحقون إعجابنا لأنهم خدموا قضية السلام وقضية الأمم المتحدة.

وإشادتي بهم اليوم موجهة أيضا لجميع موظفي البعثة، الذين يقومون بعمل مميز بالنيابة عن المجلس، لخدمة المنظمة ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الشعب الأفغاني يواجه كل يوم، مشاكل العنف وانعدام الأمن، والشك في المستقبل. ويتحدث بإسهاب تقرير البعثة الصادر في ٨ شباط/فبراير، المتعلق بالتكلفة البشرية للزراع فيما يتعلق بالمدينين، عن معاناة السكان. وحين نطلع على أعداد الضحايا والزيادة في نسبة النساء والأطفال بينهم،

فضلا عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة التي بدأها السلطات الأفغانية.

ويتعلق المجال الرئيسي الثالث الذي أود تناوله، بإزالة حالة عدم اليقين إزاء مسألة الوجود الدولي في البلد، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعد انتهاء الفترة الانتقالية. فقد كرر المجتمع الدولي التأكيد على استعداده لمواصلة العمل مع الشعب الأفغاني في مناسبات عديدة. وفي المقابل، فإن من الأهمية بمكان تبديد أي حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بإطار نشر البعثات الدولية في المستقبل، بما في ذلك بعثات دعم قوات الأمن الأفغانية.

ختاما، أرحب باتخاذ القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) - في سياق هذه المناقشة - الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ١٧ آذار/مارس من عام ٢٠١٥. وأشكر زملائي الأستراليين الذين تولوا قيادة المفاوضات بشأن ذلك النص الهام. وفي رأينا أنه سيطلب إلى البعثة أن تواصل دور الدعم الهام الذي ما برحت تضطلع به حتى الآن بعد عام ٢٠١٤. ولكي تتمكن البعثة من القيام بذلك، فإن من الضروري أن يتوفر لها ما يكفي من الوسائل لمواصلة وجودها الميداني في مقاطعات أفغانستان، فضلا عن وجودها بين الشعب الأفغاني نفسه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الهند الذي سيدلي ببيان عام.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود سيدتي الرئيسة، أن أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش، والسفير تانين على إحاطتهما الإعلاميتين.

حرة ومستقلة. بناء عليه، ووفقا للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، فإنه يجب الاعتراف التام بحقوق المرأة، جنبا إلى جنب مع التنفيذ الكامل لقانون مكافحة العنف ضد المرأة.

ولذلك السبب أيضا - وكما ذكر الممثل الخاص - فإننا نحث السلطات الأفغانية على مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى وقف استخدام الأطفال وتجنيدهم في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وهي الخطة التي وقعت عليها تلك القوات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بالاشتراك مع الأمم المتحدة. ونرى علاوة على ذلك، أن من المستحسن أن يتضمن ذلك الجزء من تقرير الأمين العام الذي يتناول محنة الأطفال في النزاع المسلح، معلومات عن جميع الانتهاكات والتجاوزات بحق الأطفال في أفغانستان، فضلا عن المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ خطة العمل.

ويتمثل المجال الرئيسي الثاني المتعلق بإحلال السلام والاستقرار في البلد، في الكفاح ضد الفقر. فما يزال العديد من الأفغان يعيشون تحت خط الفقر. ولا يحق لنا تجاهل تلك الحالة أو القبول بها. فهي لا يمكن التسامح معها على الصعيد الإنساني، وهي تشكل كارثة وخيمة على الاستقرار في البلد. وسيكون من واجب القادة المنتخبين حديثا، التصدي لمسألة كيفية الشروع في توزيع الموارد القومية بطريقة أكثر إنصافا. غير أن من واجب المجتمع الدولي أيضا إيلاء الاهتمام اللازم لهذا الجانب عند وضع برامج المعونة التي يقدمها للشعب الأفغاني للفترة ما بعد عام ٢٠١٤.

وأود أن أشير في ذلك السياق، إلى أن الاتحاد الأوروبي وأفغانستان قد وقعا في شباط/فبراير على اتفاق بشأن إكمال مفاوضات ثنائية تتعلق بانضمام أفغانستان إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تسهم تلك العضوية في نهاية المطاف بصورة مستدامة في عملية تحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي،

حركة طالبان ولشكر طيبة وعسكر الجانغاني بالإضافة إلى حركة طالبان الأفغانية. وتقييمنا هو أن ممارسة التخويف في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد تشكل تهديدا لإجراء الانتخابات بطريقة سليمة.

ونود أن نشدد على أن الإرهاب القادم من خارج الحدود الأفغانية، يشكل التهديد الرئيسي للأمن والاستقرار في أفغانستان. فذلك الإرهاب هو الذي يعزز الأنشطة الإرهابية ضد مصالح أفغانستان وضد مصالح أصدقائها، مثل الهند. ومن المؤسف أن الملاذات الآمنة وهياكل الدعم المالي والتكتيكي للإرهاب ما زالت قائمة.

إن من الضروري إزالة الغموض بشأن الفكرة القائلة بأن المشكلة في أفغانستان تكمن في التنافس بين مختلف الجماعات العرقية أو القبلية. فالمشكلة الحقيقية التي تثار تواجهها أفغانستان هي الإرهاب الذي يسعى إلى تقويض الجهود التي تبذلها أفغانستان وأصدقائها من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد. ونحن بحاجة إلى النظر في مصادر انعدام الأمن والعنف في أفغانستان. ونؤيد أفغانستان بحزم في مواجهة التهديدات والتحديات التي يشكلها الإرهاب.

وإذا تناول عملية المصالحة، فإننا نؤمن بأنها يجب أن تظل أفغانية وبقيادة أفغانية وأن تظل خاضعة للمراقبة الأفغانية مع احترام الخطوط الحمراء المتفق عليها. ونحن لا نؤيد أي جهد يرمي إلى التعامل مع الحكومة الأفغانية على قدم المساواة مع حركة طالبان. وما زلنا نرى دائما أن نجاح التحول الاقتصادي في أفغانستان لا يقل أهمية عن نجاح عمليتي الانتقال السياسي والأمني. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في دعم المؤسسات السياسية في أفغانستان، إلى جانب حشد الجهود الدولية وتوجيهها إلى مهمة التعمير في أفغانستان. ونرى أيضا أنه ينبغي أن تعمل البعثة على تسخير جهودها لمجال المساعدة الإنسانية والإنمائية، خصوصا وأن قدرتها على

وبما أن نص بياني قد جرى تعميمه، فسأقدم عرضا موجزا حرصا على الوقت.

أود أن أستهل كلمتي بتأيين النائب الأول السابق لرئيس أفغانستان، مارشال فهميم، الذي وافته المنية في ٩ آذار/مارس. وسنظل نذكر دائما إسهامه في مكافحة قوى الإرهاب والتطرف وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان. وكان مارشال فهميم صديقا مخلصا للهند أيضا، وقدم إسهامات شخصية في تعزيز وتحسين الشراكة الاستراتيجية بين الهند وأفغانستان. وقد تولى نائب رئيس الهند قيادة وفد بلدي إلى مراسم تشييع جنازته.

وأود أيضا تأيين الأفراد الأربعة في أسرة الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم المروع الذي شن على مطعم في كابول في ١٧ كانون الثاني/يناير. وندين ذلك العمل الوحشي الذي ارتكبه حركة طالبان. ففي ١٣ آذار/مارس، قتلت قوات الأمن الأفغانية انتحاريا كان يستهدف القنصلية الهندية في قندهار، خارج مبنى القنصلية مباشرة. وبذلك حالت دون وقوع عمل إرهابي.

وتمثل الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أهم حدث مقبل في عملية الانتقال السياسي في أفغانستان. وينبغي أن نتطلع إلى انتخابات تتسم بالمصداقية في أوساط الشعب الأفغاني، وتتوج بانتخاب رئيس أفغاني يحظى بالقبول من قبل الأفغان جميعا. ونلاحظ استمرار تنظيم العديد من الانتخابات والتجمعات والاجتماعات في شتى أنحاء أفغانستان. ونحیی ثقة الشعب الأفغاني وعزمه على المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نلاحظ مع الشعور بالقلق، ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2014/163) ويشير إلى أن المقاطعات الشرقية وفي جنوب أفغانستان تواجه مجموعة من الهجمات المكثفة التي تشنها شتى الجماعات، بما في ذلك

أفغانستان. ونود أن نعرب، قبل أيام قلائل من عيد النيروز، عن أفضل تمنياتنا للشعب الأفغاني فيما يخص العملية الانتخابية المقبلة، ونود أن نؤكد له الدعم الخالص من حكومة الهند وشعبها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/163)، والممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته، والسفير تانين على بيانه.

كما أود أن أعرب عن تعازي إيطاليا لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابل. في ١٧ كانون الثاني/يناير.

تؤيد إيطاليا تأييداً تاماً البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

تود إيطاليا أن تعرب عن الارتياح لإزاء تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، باعتبارها إحدى ركائز الوجود المدني الدولي في أفغانستان، وإسهامها أساسياً في التنمية وتحقيق الاستقرار في البلد. لقد أسهمت البعثة إسهاماً مقدراً في الأخذ بيد أفغانستان وهي تخطو نحو النمو، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات. ونقدر تقديراً كبيراً الجهود الكريمة التي يبذلها نساء البعثة ورجالها لتقديم المساعدة للشعب الأفغاني، تحت القيادة الجديرة بالثناء للأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان.

من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤، يتعين على أفغانستان أن تفي بسلسلة من المواعيد المهمة. ستسفر الانتخابات، لأول مرة في تاريخ البلد، عن نقل السلطة من رئيس دولة إلى آخر من خلال عملية ديمقراطية، ومن شأن الانتهاء من العملية

الوصول إلى البقاع النائية في أفغانستان قد ثبتت بالفعل. ويجب أن تركز البعثة جهودها على بناء القدرات. ونود في ذلك الصدد، أن نؤكد للمجلس تعاون الهند الكامل معه.

ونخطط علماً بالإشارات المهمة في القرار الذي اتخذته المجلس اليوم (القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)) بشأن بعثة الأمم المتحدة إلى العمليات الرئيسية التي تركز عليها مساعي المجتمع الدولي لدعم أفغانستان. على الصعيد الإقليمي، نود أن نوجه انتباه المجلس إلى اجتماع كبار المسؤولين في إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان الذي عقد في نيو دلهي في ١٧ كانون الثاني/يناير، والزيارة التي قام بها وزير خارجية الهند لهندل لقندهار في ١٥ شباط/فبراير للقيام، إلى جانب الرئيس كرزاي، بافتتاح جامعة أفغانستان الوطنية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية.

تشكل تلك الأحداث الأخيرة جزءاً من سياسة الهند الراسخة والتزامها تجاه مساعدة الشعب والحكومة الأفغانيين في مسيرتهما نحو بناء السلام والتعددية والديمقراطية والرخاء في أفغانستان. ليس للهند إستراتيجية خروج من أفغانستان، فذلك ترف لا تسمح لنفسها به مع بلد تربطها به صلات حضارية.

إننا لا نشاطر الآراء السلبية والصور المتشائمة بشأن مستقبل أفغانستان. تمر أفغانستان بعمليات انتقال سياسي وأمني واقتصادي في وقت واحد. وتشكل حالات عدم التقين المرتبطة بعمليات الانتقال تحديات حقيقية. لقد علمنا التقدم الذي حققه الشعب والحكومة الأفغانيان على مدى الـ ١٢ عاماً الماضية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن أفغانستان قادرة، إن وجدت الدعم المستمر من المجتمع الدولي، على أن تنجح في التغلب على تلك التحديات.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجدداً، في هذه المرحلة الحاسمة من الانتقال والتحول، الإعراب عن تأييدنا الكامل لعمليات الانتقال السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تشهدها

أملنا في ألا يكون هناك أي تراجع في مجال المكاسب الديمقراطية والحقوق المدنية والجنسانية، أو أي استسلام للإرهاب.

من الضروري عدم خفض سقف الطموحات أو التضحية بنوعية وعدد النقاط المرجعية التي يطلب من السلطات في كابل احترامها. ولذلك نتوقع أن يحترم أصدقائنا الأفغان إرث مؤتمر طوكيو، وأن يحققوا نتائج مؤكدة قابلة للقياس في مجالات مثل العملية الديمقراطية والانتخابية، ومكافحة الفساد، والحوكمة الإدارية والاقتصادية، وحقوق الإنسان. وذلك سبب آخر يجعل إيطاليا تقدر أهمية الحيز الذي يخصصه القرار المتخذ للتو (القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)) لتلك الجوانب، لا سيما حماية حقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الشاملة. وأشكر أيضاً السفير تانين على بيانه.

أود أولاً أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لحكومة أفغانستان وشعبها في الخسارة الكبيرة المتمثلة في وفاة النائب الأول لرئيس الجمهورية، المارشال فهيم. لن تُنسى مساهمته الاستثنائية في إعادة إعمار أفغانستان.

ويطيب لي بصفة خاصة أن أحاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، لأنني شاركت شخصياً في الجهود التي تبذلها اليابان من أجل المساعدة على تهيئة الاستقرار والتنمية في ذلك البلد الجميل منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولا سيما منذ مؤتمر طوكيو المعني بتوطيد السلام في أفغانستان، المعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢١٥٤ (٢٠١٤)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

الانتقالية أن يمهّد الطريق لانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية ولشروع بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في عملية "الدعم القوي".

من الحيوبي أن تكون العملية الانتخابية منتظمة، من بدايتها إلى نهايتها، لتفضي إلى إعلان رئيس الدولة الجديد. سوف يعتمد قبول الأطراف المهزومة والرأي العام بالنتائج على مدى اعتبار أن العملية الانتخابية كانت مشروعة وذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع، وسوف يعتمد على ذلك بالتالي أيضاً مدى سلامة عملية الانتقال السياسي وسلميتها. في سبيل ذلك، ينبغي أن تركز الأمم المتحدة دعمها على مواصلة تقديم المساعدة للبلد في مسيرته نحو تحقيق التنمية المدنية والاقتصادية.

لإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات بصورة سليمة ومنتظمة لا بد من الاهتمام الحازم بالجانب الأمني. تقع تلك المسؤولية على عاتق قوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي تحرز تقدماً مطرداً في التحدي اليومي الصعب المتمثل في مراقبة التراب الوطني. وللأسف، فإن محاولات الاغتيال والهجمات الإرهابية تسم الحياة اليومية في أفغانستان، وتلك ظروف تعني أنه ليس بوسعنا أن نقلص مستوى توخي الحذر وأن الطريق إلى بسط الاستقرار في البلد سيتطلب المزيد من الوقت.

عند الانتهاء من العملية الانتقالية، من الأهمية بمكان أن توقع أفغانستان والولايات المتحدة على الاتفاق الأمني الثنائي في المستقبل القريب، ما دام للتأخير أثره الواضح على التخطيط لوجود منظمة حلف شمال الأطلسي مستقبلاً في أفغانستان.

تؤكد إيطاليا من جديد اقتناعها بأنه، ما لم تتحقق المصالحة في أفغانستان، فلن تكون هناك فرص لتحقيق الاستقرار، ولن يدوم أي استقرار بدون مساهمة أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. لذلك، فإن إيطاليا تؤكد دعمها لعملية السلام، معترفةً بالملكية الكاملة لأفغانستان. وإذ نفعل ذلك فإننا نعرب أيضاً عن

وبما أن جميع المرشحين كان لهم دور نشط في الحياة السياسية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، فإنني على ثقة من أنهم جميعا يفهمون حق الفهم روح الشراكة القائمة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فقد كان من المهم بالنسبة لنا أن نعلم أن المرشحين يدركون مسؤولياتهم في تنفيذ الالتزامات بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

إن ضمان الاستقرار الاقتصادي مسألة ملحة لحكومة أفغانستان. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، سيتعين على الحكومة الجديدة الشروع فوراً، في مجموعة متنوعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية اللازمة لزيادة الإيرادات السنوية، والحد من الاقتصاد غير المشروع السريع التوسع، وتطوير الصناعة. وتنتطلع إلى رؤية تحقيق نتائج ملموسة قبل الاجتماع الوزاري الذي ستشارك أفغانستان والمملكة المتحدة في استضافته.

علاوة على ذلك، مع الإدراك أن تحقيق المصالحة هو السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم في أفغانستان، يجب أن تستمر الحكومة المقبلة في دعوة طالبان للانضمام إلى عملية السلام. إن اليابان تؤيد عملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان. ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، تعد الجهود المستمرة التي تبذلها قيادة البلد والمشاركة البناءة للبلدان المجاورة أمراً ضرورياً. إن الحوار المستمر بين أفغانستان والدول المجاورة، بما في ذلك باكستان، أمر مشجع.

لقد شهدنا فيما يتعلق بالحالة الأمنية خلال عام ٢٠١٣، زيادة حادة في هجمات المتمردين وسقوط ضحايا من المدنيين. وسيترتب على المزيد من التدهور في الحالة الأمنية حتماً أثر سلبي ليس فقط على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، بل أيضاً على تقديم مساعداتنا. والجانب الأمني حيوي أيضاً لتشجيع المشاركة الكاملة لجميع النخب المستوفين للشروط القانونية، وخاصة النخب، خلال الانتخابات المقبلة. وتتمثل إحدى أهم مسؤوليات الحكومة

لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً. في هذا الوقت المتسم بعدم اليقين، من الضروري استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية كفاءة الموارد الكافية لبعثة الأمم المتحدة حتى تدعم بكفاءة أفغانستان وهي تخطو نحو السلام والاستقرار.

يكتسب عام ٢٠١٤ أهمية تاريخية بالنسبة للشعب الأفغاني، إذ سيكتمل فيه انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وسيشهد البلد انتخاب رئيسه الثاني. واليوم أود أن أتطرق، أولاً، إلى الانتخابات. وثانياً، إلى التحديات التي يجب أن تتصدى لها الحكومة المقبلة؛ وأخيراً، إلى التزام اليابان تجاه أفغانستان.

أولاً، في شأن الانتخابات، من الأهمية بمكان، من أجل الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان، أن تضمن الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المقبلة شرعية قوية على الحكومة الجديدة من خلال عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة. وأؤكد من جديد على أهمية إجراء الانتخابات في ٥ نيسان/أبريل، بدون تأخير، وفقاً للدستور الأفغاني. وفي ذلك الصدد، أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات في أفغانستان لإبقاء التحضيرات التقنية على المسار الصحيح. قدمت اليابان تبرعات مالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يكون لها أثرها الإيجابي على العملية. وأدعو جميع المواطنين الأفغان المؤهلين إلى المشاركة في هذه الانتخابات التي لها أهميتها البالغة في تقرير مستقبلهم.

ثانياً، أود أن أتطرق لما نرجوه من أفغانستان، لا سيما من الحكومة المقبلة التي ستولى المسؤولية من الرئيس كرزاي لتقود البلد نحو الاستقرار على المدى الطويل. في هذا الصدد، أرحب بمشاركة المرشحين للرئاسة في الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

ستكون الأشهر القادمة والانتخابات المقبلة حاسمة بالنسبة لأفغانستان، حيث سيتعين على البلد الاحتفاظ بالتقدم المحرز على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. وسيشكل ذلك القاعدة التي تمكنه من الاعتماد على الذات. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في التقدم المحرز، وأود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى الممثل الخاص للأمين العام شخصياً، لدعمهما المستمر لشعب أفغانستان. ولخص بيان الممثل الدائم لأفغانستان أيضاً التحديات، وأشكره على بيانه.

ستستمر أفغانستان في الاعتماد على الدعم المالي للمجتمع الدولي بعض الوقت. ومع استكمال التحول إلى السيطرة الأفغانية الكاملة بحلول نهاية هذا العام، ووجود دولي مقلص، سيكون دور البعثة حتى أكثر أهمية فيما يخص ضمان التنسيق الفعال لمساعدات المانحين. وتضطلع البعثة بدور حيوي فيما يتعلق بتمكين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من العمل معاً، من أجل الوفاء بالالتزامات المتبادلة التي جرى التعهد بها في مؤتمر طوكيو حول أفغانستان الذي عقد خلال عام ٢٠١٢.

ولا يمكن المغالاة بشأن أهمية حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وسيادة القانون لفائدة الشعب الأفغاني. وعلى الرغم من تحقيق تحسن حقيقي في حياة النساء والأطفال الأفغان، بسبب التحسينات الأخيرة التي تحققت في مجالي الصحة والتعليم، لا يزال يتعين القيام بالكثير، وخاصة لتوفير الحماية القانونية لحقوق المرأة، من أجل تمكين المرأة الأفغانية من الاضطلاع بدور أكبر في المجتمع الأفغاني. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالأعمال التي تقوم بها البعثة في ذلك الصدد، وذلك وفاء منها بولايتها، لا سيما في مجال تعزيز حقوق النساء والأطفال.

إن الانتخابات القادمة تشكل الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لأفغانستان. ويدين الاتحاد الأوروبي أعمال القتل

الأفغانية في مواصلة بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وضمان إرساء الترتيبات الأمنية اللازمة، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين.

أخيراً، إسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن التزام اليابان تجاه أفغانستان. ساهمنا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وهو الشهر الذي استضافنا فيه المؤتمر الدولي المعني بالمساعدة في إعمار أفغانستان في طوكيو، وحتى الآن بأكثر من ٥ مليارات دولار في الجهود الإنمائية التي تبذلها أفغانستان. إن مساهمة اليابان تغطي مجموعة واسعة من المجالات. على سبيل المثال، قدمنا ٣٠ في المائة من الراتب الإجمالي للشرطة الوطنية الأفغانية وبنينا أو جددنا ما يزيد عن ٨٢٠ مدرسة في جميع أنحاء البلد. أود أن أحتتم بإعادة تأكيد التزام اليابان بالوقوف إلى جانب حكومة وشعب أفغانستان، في مساعيها الرامية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلداً عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وبلداً الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين والنرويج، وعضء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا، هذا البيان.

أود أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/163) والممثل الخاص للأمين العام الدولي على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم.

شعب أفغانستان من أجل مساعدته على تحقيق تطلعاته. ولا يزال هدفنا بروز مجتمع سلمي وديمقراطي ومزدهر ومعتمد على الذات بالكامل، لما فيه مصلحة جميع الأفغان.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روشيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا لك سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن بخصوص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واسمحوا لي أنؤكد لكم دعم وفد بلدي لرؤاستكم لمناقشاتنا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/163) والممثل الخاص على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للتعبير عن التقدير لعمل سعادة السيد ظاهر تانين، على جهوده الدبلوماسية الدؤوبة وحكمته في في العديد من المجالات، من أجل فهم أفضل، وتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

إن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي ألقاه للتو الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي بصفتي الوطنية، أن أقدم بإيجاز بعض التعليقات على بعض العناصر الرئيسية للموقف الحالي في أفغانستان فيما يتعلق بالتحديات التالية.

تظل الحالة الأمنية العامة الشرط المسبق الأكثر أهمية لتحقيق التنمية المستمرة في أفغانستان، من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي ذلك الصدد، تدين الجمهورية السلوفاكية بشدة الهجوم الذي وقع على مطعم في كابول في ١٧ كانون الثاني/يناير، والذي أودى بحياة عدة أشخاص، بمن فيهم أربعة من أعضاء أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان. وندين أيضا جميع أعمال العنف واستخدام القوة بجميع أشكالها ضد جميع

الأخيرة للصحفيين في أفغانستان. وتمثل سلامة وأمن وسائل الإعلام جزءا هاما من الانتخابات، وفي الواقع، من الديمقراطية. وتوفر الانتخابات فرصة لنقل السلطة بشكل ديمقراطي لأول مرة في تاريخ أفغانستان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجو الذي جرت فيه الحملة الانتخابية حتى الآن. وبطبيعة الحال، جرى التركيز بشكل كبير على الانتخابات الرئاسية، لكن تجدر الإشارة إلى أن انتخابات مجلس المقاطعات، مهمة أيضا بشكل حيوي، من أجل إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء البلد. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يمثل المرشحون الناجحون الشعب الأفغاني، لا سيما أن عدد النواب سوف يزيد.

بعد الدعوة التي وجهتها السلطات الأفغانية إلى الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات التي ستعقد في في ٥ نيسان/أبريل، يسرني أنؤكد أن الاتحاد الأوروبي قد نشر بالفعل فريق تقييم للانتخابات. ويقود الفريق المكون من ١٥ خبيرا دوليا تاييس بيرمان، وهو عضو في البرلمان الأوروبي، ويوجد مقره في كابل.

إن تلك الانتخابات حيوية للغاية، وتشكل خطوة أخرى على طريق الرحلة الطويلة لترسيخ الديمقراطية في أفغانستان. وسوف تجري العام المقبل، انتخابات برلمانية، مع انتخابات أخرى ستجري خلال الأعوام اللاحقة. وتشكل المؤسسات الانتخابية القابلة للاستمرار والقادرة، والبنية التحتية شروطا أساسية لتنظيم انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية وشرعية، في الحاضر والمستقبل. وفي رأينا، لذلك يتعين أن تشمل ولاية البعثة، التزاما واضحا باستمرار الداعمين السياسي والتقني للانتخابات من أجل تعزيز القيادة الأفغانية، وملكية العمليات الانتخابية وضمان تجسيد الانتخابات لإرادة الشعب الأفغاني بشكل صحيح.

نود أن نختتم بإعادة التأكيد على ضرورة استمرار التزام المجتمع الدولي بقوة بإحراز تقدم في أفغانستان في الأجل الطويل. وسوف نظل من جانبنا، مركزين بشدة على دعم

ونحن سعداء بزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتقالية. وقد تم إثراء دورة لجنة وضع المرأة التي اختتمت دورتها الثامنة والخمسين قبل بضعة أيام بالعديد من المناسبات الجانبية. وأود أن أشير بين تلك الأحداث إلى الحدث الذي نظمته زميلي، السفير جارمو فينانين، ممثل فنلندا، في ١٢ آذار/مارس.

لقد أتاحت لنا في تلك المناسبة الفرصة للترحيب بمجموعة من الناشطات السياسيات الأفغانيات، بقيادة معالي السيدة فوزية حبيبي، نائبة وزيرة شؤون المرأة. وبالنسبة لأولئك الذين يشككون في التقدم المحرز في أفغانستان، فإنه لم يكن ممكنا تصوّر عقد حلقة عمل من هذا القبيل، بشأن الأمن ودور المرأة، ومشاركة نشطة من كبار الممثلين الأفغان في نيويورك قبل ١٣ عاما. وأود أن أعرب عن تقديري أيضا لأن وزارة الداخلية في أفغانستان ما زالت تواصل اتخاذ خطوات لتحسين حماية وتمكين الموظفين في الشرطة والوزارة في إطار تحقيق هدفها المتمثل في تعيين وتدريب ١٠ ٠٠٠ من ضابطات الشرطة.

ويعزى التقدم المحرز المشار إليه إلى حد كبير إلى المساعدة وجهود التوعية وتحسين الأداء التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة. وننوه - مع الإعراب عن فائق التقدير - إلى الأنشطة الداخلية الرامية إلى مساعدة السلطات الأفغانية خلال فترة الانتقال، فضلا عن التنويه إلى جهود الاتصال التي بذلتها البعثة على الصعيد الإقليمي. وتثبت تلك الجهود أن البعثة تولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون المثمر بين جميع بلدان المنطقة في مواجهة التهديدات التي تتجاوز قدراتفرادى الدول. ويتسم ذلك النهج بالأهمية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع عبر الحدود. وعليه، تؤيد الجمهورية السلوفاكية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بالإجماع اليوم.

وأخيرا، أود أن أهنيئ الشعب الأفغاني بمناسبة عيد النيروز المقبل.

الأشخاص. وأعرب مرة أخرى، عن تعازي إلى أسر جميع الضحايا، فضلا عن تقديري للعمل الذي يضطلع به موظفو بعثة الأمم المتحدة هناك.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام الجمهورية السلوفاكية بتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبها في الأجل الطويل. وأود أيضا أن أحث قوات الأمن الأفغانية على مواصلة تنفيذ مرحلتها الانتقالية على النحو الذي وصفه الأمين العام في تقريره بأنها تمثل زيادة في وتيرة العمليات، على الرغم من الهجمات المتعمدة التي تشنها العناصر المناهضة للحكومة على القوات الأفغانية.

ويكتسي منع وإدارة التحديات الأمنية أهمية بالغة، وخصوصا قبل وأثناء الانتخابات الوطنية الأفغانية المقرر عقدها الشهر القادم. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماما النداءات التي وجهها الممثل الخاص، السيد كوبيش، إلى السلطات الأفغانية والهيئات الانتخابية المستقلة، من أجل كفالة أن تتسم عملية التصويت بالمصداقية، وأن يتم الإعراب عن أي شواغل قبل إجراء الانتخابات، فضلا عن أن يكون مستوى الشفافية في أعلى مستوى ممكن.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة التي ما تزال على مسارها الصحيح نحو موعد الاقتراع المقرر إجراؤه في ٥ نيسان/أبريل. ونأمل أن يتمكن جميع المرشحين والعاملين في الانتخابات من أداء مهامهم في الفترة السابقة للانتخابات دون أن يتعرضوا للتهديد من قبل أولئك الساعين إلى فل الإرادة الراسخة للشعب الأفغاني وعزمه على العيش في سلام في بلده، فضلا عن تقرير مصيره واختيار قاداته السياسيين. وينبغي حماية الحق في الحرية لجميع الأفغان، علاوة على حماية حقهم في التمتع بالامتيازات وحقوق الإنسان الأساسية والاضطلاع بمسؤولياتهم، إلى جانب حمايتهم.

وباكستان، من جانبها، ليس لديها مفضلون. وسوف تتعاون وتعمل مع الخيار الشعبي لأشقائنا وشقيقاتنا الأفغان. وينبغي للآخرين أن يمارسوا أيضا هذا الحياد. ولذلك من الضروري توفر توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن عدم التدخل. وأود أن أطمئن أفغانستان أن باكستان لا تزال ملتزمة بتعزيز الأمن على طول الحدود خلال العملية الانتخابية. والانتخابات ليست سوى التحدي الأول هذا العام. وينبغي إدارة التحولات الاقتصادية والأمنية بعناية. وتبقى أفغانستان في الفترة ما بعد عام ٢٠١٤ بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي بالتالي عدم التخلي عنها أبدا. ومن الضروري جدا أنت تكون عملية المصالحة شاملة للجميع وقيادة وملكية أفغانيتين من أجل تحقيق الاستقرار المستدام. وينبغي أن يتم التعجيل بها بإصرار ومثابرة. ودعمنا للعملية لا يتزعزع. وعملنا في المقام الأول لا يزال عملية يقودها الأفغان. ويمكن أن نشجع ذلك ونيسره على أفضل وجه.

تري باكستان أنه ينبغي ألا يتاح المجال للإرهابيين والمتطرفين لكي يؤثروا على العلاقات والسياسات والقرارات. ولذلك فإن تأمين الحدود الباكستانية - الأفغانية باليقظة والإدارة الفعلية المستمرت أمر ضروري. وتعزيز الرقابة على الحدود يمثل أولوية من الأولويات. ويمثل تفعيل اللجنة المشتركة المعنية بإدارة الحدود في أوائل شباط/فبراير خطوة إيجابية. ويحدونا الأمل في أن تيسر الاتصال في الزمن الحقيقي، وتسهم في تحسين الحالة الأمنية في الميدان.

وقد تم التسليم تماما بزيادة إنتاج الأفيون في أفغانستان، وتزايد الآثار الضارة للمخدرات على الأفغان أنفسهم، إلى جانب الترابط بين المخدرات والإرهاب. وما يزال الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي، بقيادة مكتب الأمم المتحدة

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد صاحب زادة أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لشعب أفغانستان وحكومته في وفاة نائب الرئيس محمد قاسم فهميم. وسنذكر دوما إسهامه القيم في إحلال السلام وتحقيق الرخاء والاستقرار في أفغانستان. وتدين باكستان أيضا الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابول في ١٧ كانون الثاني/يناير، ونعرب عن مواساتنا وتعازينا لأسر الضحايا.

ونشكر الممثل الخاص، يان كويش، على قيادته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح. لقد أتاحت الزيارة التي قام بها إلى باكستان في الشهر الماضي الفرصة لإجراء تبادل صريح لوجهات النظر، وهو أمر نقدّره حق التقدير.

إن باكستان لعلی اقتناع راسخ بأن البعثة تمثل عاملا من عوامل تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وعليه، فإن استمرار دورها يكتسي أهمية بالغة. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) هذا الصباح. ونشكر السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على تشاطر منظوره معنا. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2014/163)، الذي يقدم لمحة عامة عن التطورات في المنطقة، ونشكر السيد بان كي - مون، على تقييمه الإيجابي لباكستان فيما يتعلق بعلاقتها الثنائية.

ونحن نحتفل بعيد النيروز، وبداية جديدة فإن موسم التغيير يهّل علينا بأكثر من شكل. وفي أقل من ثلاثة أسابيع، سيتوجه الأفغان إلى صناديق الاقتراع من أجل ممارسة حقه الديمقراطي. ويكتسي إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وشاملة للجميع في الوقت المناسب أهمية بالغة لاستمرار الاستقرار في البلد. ويثلج صدورنا بتقييم الأمين العام بأن الاستعدادات جارية بصورة جيدة. ويحدونا الأمل في أن يتم التصدي للتحديات المتبقية أيضا.

حاسمة في تاريخها. وهذا هو الوقت المناسب لكي يعمل الأفغان كافة معاً من أجل إحلال السلام وإعادة بناء بلدهم.“ ونحن معهم على هذا الطريق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد غرونديتس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال - أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد. ونحن نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، إلا أنني أود أن أضيف بعض الملاحظات.

نود نحن أيضاً أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/163) والممثل الخاص على إحاطته الإعلامية. وأود أيضاً أن أشكر السفير تانين على بيانه.

إن الانتخابات الوشيكة، في حال نجاحها، ستكون أول انتقال ديمقراطي وسلمي للسلطة في تاريخ أفغانستان. ولا نغالي في أهميتها لتوطيد الديمقراطية في أفغانستان. ونثني على الحكومة للتقدم المحرز في التحضير للانتخابات وهيئة المجال لنقاش نابض بالحياة وله مغزى بشأن مستقبل أفغانستان. والمهمة الماثلة الآن هي ضمان مصداقية الانتخابات وشمولها للجميع وشفافيتها. وبعثة الأمم المتحدة لديها مهمة دعم هامة، مثلما ستفعل في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ أيضاً.

وقد أحرزت أفغانستان تقدماً فعلياً خلال العقد الماضي في مجالات كالتعليم والصحة والبنية التحتية. ولا بد أن يستمر زخم التقدم كيما تخرج أفغانستان أقوى وأكثر اعتماداً على النفس. وينبغي أيضاً حماية الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وبعثة الأمم المتحدة لديها دور حيوي في ضمان تحقيق الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة بالكامل.

المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة، هاما للغاية فيما يتعلق بمكافحة ذلك التهديد.

ولا يزال وجود ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان في باكستان مسألة مثيرة للقلق. ولا تتسم الآفاق الاقتصادية المبيّنة في تقرير الأمين العام بعدم الواقعية. ذلك أن عملية إعادة توطين وإدماج اللاجئين بصورة مستدامة ستكون صعبة للغاية دون تحسين الظروف الاقتصادية. ولئن كنا قد مددنا إقامة أولئك اللاجئين حتى نهاية العام، فإن من الضروري وضع خطة شاملة لعودتهم إلى ديارهم.

ويمثّل التواتر في أنشطة التبادل الرفيع المستوى، والتركيز المتزايد على التجارة الثنائية، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والإقليمي، رؤية رئيس الوزراء نواز شريف التطلعية نحو تحقيق السلام والرخاء في المنطقة. وقد واصل ذلك الزخم مؤتمر القمة الثلاثية الذي عُقد بين تركيا وأفغانستان وباكستان الشهر الماضي، علماً بأنه أرفع مستوى للتفاعل بين باكستان وأفغانستان بالمقارنة إلى مؤتمرات القمة التي عقدت في الأشهر الثمانية الماضية. وقد كان اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وباكستان الذي عقد في شباط/فبراير، معلماً هاماً آخر في ذلك الصدد. وقد أدت تلك التبادلات - مقترنة بالاتصالات في مجالي الأمن والاستخبارات - إلى توليد زخم حقيقي، نأمل أن نواصل البناء عليه.

ولا تقتصر علاقاتنا المتعددة الأبعاد على الزيارات الرسمية وحدها.

فالاتصالات بين شعبينا تتزايد أيضاً. والطلاب الأفغان يدرسون في الجامعات الباكستانية، وهو ما يرسى حجر الأساس لمستقبل تعاوي أكثر إشراقاً.

وأود أن أختتم بياني باقتباس عن رئيس الوزراء نواز شريف في أنقرة. حيث قال: ”إن أفغانستان اليوم في لحظة

وقد سلط الضوء على ذلك مؤخراً جراء حادث الاغتيال البشع للصحفي السعودي نيلس هورنر في كابل وحالات العنف الأخيرة ضد الصحفيين في مزار الشريف.

ولاتزال الأوضاع الإنسانية مدعاة للقلق، وليس أقلها ما يتعلق بالرعاية الصحية وتزايد أعداد المشردين. ويجب بذل كل الجهود لتأمين الوصول الإنساني. واستمرار الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول. ونرحب بالجهود المبذولة لتحسين التنسيق الإنساني وإنشاء صندوق إنساني مشترك. ونود تشجيع المزيد من الجهات المانحة على توجيه التمويل من خلال الصناديق المجمعّة للأمم المتحدة.

ختاماً، فإن بلدان الشمال الأوروبي تقر بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للوفاء بالتزاماتها. ونشجع الحكومة على مواصلة عملها الشاق والمضي قدماً خلال الانتخابات الوشيكة. فالمعايير ليست مجرد عوامل في بناء ثقة المجتمع الدولي فحسب، بل هي قبل كل شيء حيوية الأهمية في بناء أفغانستان أكثر ديمقراطية وازدهاراً واستقراراً لجميع مواطنيها.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا، وأعنتم هذه الفرصة لكي أرحب بالممثل الدائم الجديد لألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/163)، كما أشكر ممثله الخاص، السيد يان كوييتش، على إحاطته الإعلامية واستعداده لأداء مهام أخرى وقت تواجده في نيويورك. وأرحب بوجود السفير تانين في مجلس الأمن اليوم. والحكومة الألمانية تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في مناقشة اليوم.

في غضون ثلاثة أسابيع، يتوجه الشعب الأفغاني لانتخاب رئيس جديد والمجالس المحلية. ولأول مرة في تاريخ أفغانستان، سيجري نقل السلطة سلمياً إلى إدارة جديدة. وإننا نشي على الجهود الكبيرة التي بذلتها أفغانستان حتى الآن في الأعمال

والحل السياسي الشامل للجميع هو السبيل الوحيد لتأمين استقرار البلد. ونحن نؤيد تماماً استمرار المساعي الحميدة للبعثة لدعم عملية السلام والمصالحة التي يقودها ويملكها الأفغان. واستمرار الدور السياسي للأمم المتحدة في أفغانستان، بالترادف مع المشاركة السياسية والتنسيق الفعال بين الجهات المانحة، سيكون مهماً أيضاً بعد عام ٢٠١٤، ليس أقلها من أجل جهود التنمية التي لا تزال أمامنا. ونؤكد على أهمية استمرار الوجود الميداني المحلي والإقليمي والتمويل الكافي للبعثة.

وبعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تعزيز مشاركة الحكومة والتنسيق بين الجهات المانحة. وهناك حاجة أيضاً لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان، وبالتالي تعزيز مفهوم توحيد أداء الأمم المتحدة. ومع اتجاه المزيد من الجهات المانحة إلى ضخ التمويل من خلال الآليات التمويلية التابعة للأمم المتحدة، تزداد أهمية ذلك الدور الحيوي.

وبالنسبة لكثير من بلدان الشمال، تمثل أفغانستان بالفعل أكبر شركائها للتعاون الإنمائي الثنائي. وأساس ذلك هو الدعم السياسي والشعبي المحلي القوي في البلدان المعنية. وحكوماتنا والبرلمانات الوطنية تعتبر حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، قضية أساسية عند اتخاذ قرار بشأن الدعم المالي والسياسي لأفغانستان في المستقبل. ومن الأهمية أن تظهر القيادة السياسية الأفغانية التزاماً قوياً بالنهوض بحقوق المرأة، والتصدي للفساد والحفاظ على رفاه شعبها. والقضايا مثل التطبيق الكامل للقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، ومواصلة الجهود لزيادة الوصول الآمن والمأمون للنساء والفتيات إلى مستوى جيد من التعليم، وتقديم الضمانات لمشاركتهم السياسية على قدم المساواة في صنع القرار، ستظل حاسمة الأهمية.

وحرية وسائط الإعلام تكتسي أهمية خاصة في سياق الانتخابات الوشيكة وبناء مجتمع حر ومنفتح وشفاف. لقد تحقق بعض التقدم، ولكن تبقى التهديدات لوسائط الإعلام.

الأفغانية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وزيادة تنسيق الدعم الدولي وكفاءته، وتنفيذ التزاماتها بموجب إطار طوكيو يقتضي أن تكون بعثة الأمم المتحدة قوية يتوفر لها موارد كافية ووجود في جميع أنحاء البلد.

وبالتالي، فإننا نرحب بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية من ١٢ شهراً.

وفي الختام، أود أن أعرب للممثل الخاص وفريقه في أفغانستان عن صادق امتناني وإعجابي بعملهما. ما زلنا في حالة حزن على وفاة موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين لقوا مصرعهم في ١٧ كانون الثاني/يناير، في هجوم شنيع في كابول. وفي ظل هذه الظروف العصيبة، تواصل الأمم المتحدة عملها الممتاز خدمة للشعب الأفغاني. وستواصل ألمانيا تقديم دعمها للبعثة وهي تنفذ ولايتها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا): (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوييتش على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أعرب عن تعزيتي للشعب الأفغاني في وفاة النائب الأول للرئيس، محمد فهم، القائد الأفغاني النموذجي الذي كان معروفاً بنهجه التوافقي وقدراته على التقريب بين الآراء.

تمر أفغانستان بمنعطف حاسم، إذ تجري على قدم وساق عمليات التحول السياسي والأمني والاقتصادي. وسيكون للأشهر القادمة، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية والبلدية المزمع إجراؤها في ١٥ نيسان/أبريل، أثر كبير على الطريقة التي سيتكشف بها العقد القادم. والقرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يأتي في وقت مناسب، يتسم بميمنة التغيير وانعدام اليقين على جدول

التحضيرية لتلك الانتخابات. وحكومة بلدي على ثقة من أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة سوف يؤدي إلى نتيجة ذات مشروعية، من شأنها زيادة تعزيز الديمقراطية في أفغانستان. ونشجع الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء، على الممارسة الكاملة لحقوقه الدستورية والمشاركة في الانتخابات بنشاط.

لقد أدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان دوراً بالغ الأهمية في دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات، والإسهام في بناء قدرات السلطات الأفغانية. ولذلك، كان لا بد أن يستمر دور البعثة في هذا المجال، عملاً بولايتها التي جرى تمديدتها من قبل المجلس للتو (القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤)).

ولكن، مع تركيزنا المشترك على الانتخابات، يجب ألا يغيب عن بالنا أن هناك تحديات أخرى كثيرة تنتظرنا في أفغانستان. فالحفاظ على المكتسبات وترسيخها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها أمر ملح للغاية. وتظل لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان شريكاً أساسياً في هذا الصدد. كما أنها ذات أهمية كبيرة لضمان المشاركة المتساوية لجميع الأعضاء في المجتمع، والنساء بصورة خاصة، في تشكيل البلد وبناء المؤسسات.

ولا يزال الوضع الأمني غير مستقر. وقوات الأمن الوطني الأفغانية أثبتت قدرة متزايدة على الاستجابة للتحديات الأمنية، وإن كان بتكلفة باهظة. والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي خلال الفترة الانتقالية وما بعدها من شأنه زيادة تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية لتوفير الأمن لجميع الأفغان. وكما ذكر من قبل، فإن ألمانيا مستعدة للإسهام بنصيبها في ذلك الجهد المشترك. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية بين أفغانستان والولايات المتحدة في حينه شرط مسبق ضروري، وينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك.

وفي هذا المنعطف الحرج، تحتاج أفغانستان إلى استمرار عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع. ودعم جهود الحكومة

المسائل المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما العنف ضد النساء والفتيات، ومسألة الضحايا من المدنيين. ولا بد من الملكية المحلية فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان بغية كفالة التوصل إلى حلول دائمة في ذلك المجال.

وبما أن الدوة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة قد انعقدت في الأسبوع الماضي، أود أن أعرب عن تقديري البالغ للمسؤولين والمدافعين عن حقوق الإنسان الأفغان الذين يواجهون تهديدات وتحديات يومية في علمهم للنهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات الأفغانيات.

هناك وعي متزايد بمشاكل أفغانستان فيما يتعلق بشركائها الإقليميين، فضلا عن ازدياد قدرتها على تولي زمام أمورها. وعملية اسطنبول تحافظ على نهج إقليمي شامل بشأن إدماج أفغانستان في المنطقة ومواجهة التحديات كافة، وهو بالتالي، يجسد تلك الروح. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لعملية اسطنبول في الصين. ولا نزال ندعم أيضا جميع المبادرات الثلاثية والرابعة والمتعددة الأطراف الرامية إلى كفالة رفاه الشعب الأفغاني. وفي ذلك السياق، كان الحوار الثلاثي الذي أجرين مؤخرًا فيما بين أفغانستان وباكستان وتركيا في ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، في أنقرة، مفيدا وناجحا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي للدور الحاسم الذي ستواصل الأمم المتحدة القيام به خلال العملية الانتقالية وبعد انتهائها. والتزامنا بتلبية احتياجات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان سيكون ضمانا لحماية الإنجازات التي تحققت في اليمدان على مدى الأعوام الـ ١٣ الماضية.

وأود أن أشيد على نحو خاص بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة والبعثة، التي ينبغي دعمها بما يكفي من الوسائل والموارد.

الأعمال المتعلقة بأفغانستان. وتمديد الولاية الشاملة للبعثة سيوفر ضمانات ملموسة لاستمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الحكومة والشعب الأفغانيين. ونتوقع أن مستقبل أفغانستان ينبغي أن يستند إلى استراتيجية مدروسة تستمد قوتها من الملكية المحلية وتروم مضافرة مختلف الجهود في إطار جامع وهادف. والقرار يجسد ذلك الفهم تجسيدا تاما.

وعلى الرغم من تحسينات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية والمرافق الأساسية وحقوق الإنسان، ستظل أفغانستان بحاجة لدعم المجتمع الدولي لسنوات عديدة قادمة.

وستواجه الانتخابات المقبلة ثلاثة تحديات خطيرة تتعلق بالأمن وإتاحة فرص المشاركة والشمولية. وبعد الانتخابات، من المحتمل أن تستمر التهديدات الأمنية، بل إنها ستزداد في الأجل القصير. وفي غضون ذلك، سيتعين إيلاء الأولوية للحكومة الجيدة وشفافية المعونة ومكافحة الفساد، وفقا لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، بينما سيتعين علينا إعداد الاتفاقات على الأطر القانونية لتحديد طابع المساعدة العسكرية التي سيقدمها المجتمع الدولي. والمهام التي ستواجهها الحكومة المنتخبة حديثا ستكون صعبة.

وفي هذا الظرف الحاسم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في السيناريوهات الإيجابية لمستقبل البلد. فعلى الأجل القصير، ينطوي ذلك على النجاح في إجراء انتخابات نيسان/أبريل والمحافظة على المستوى الحالي للأمن. والأهم من ذلك، يجب إزالة التصورات المتعلقة بفراغ السلطة التي قد تستغله الجماعات الإرهابية أو جماعات الجريمة المنظمة. ويجب مواصلة الدعم الدولي لبناء القدرات والحكومة الجيدة. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نواصل دعم الاستجابات للتحديات الإنسانية القائمة.

إننا نؤيد تأييدا تاما ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان. ويجب إيلاء الأولوية، في الأجلين القصير والطويل، لمعالجة

وشركائها الإقليميين في مجالات التجارة والتبادل الاقتصادي ومشاريع التنمية. فهذه العلاقات الاقتصادية تمكن من تعزيز الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وفي ذلك الصدد، فإن تعاوننا الثنائي المتواصل يركز بصورة خاصة على المسائل الأمنية، ومكافحة المخدرات، ومشاريع التنمية والتعاون الاقتصادي في مجال المرافق الأساسية التي تشمل الطرق، والسكك الحديدية، والطاقة، والمعادن، والزراعة، في جملة أمور.

ثالثا، وبما أن انسحاب القوات العسكرية الدولية مطروح على جدول أعمال هذا العام، هناك بعض الشواغل الأمنية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فقد سجلت الأمم المتحدة ٢٠٠٩٣ من الحوادث الأمنية في أفغانستان في عام ٢٠١٣ أي بزيادة بلغت ١٤ في المائة من حيث الخسائر في صفوف المدنيين الأفغان، مع عكس مسار الانخفاض الذي سجل في عام ٢٠١٢. وقد تسببت في قسط من تلك الخسائر العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الدولية في أفغانستان. والهجمات على المدنيين أيا كانت الذرائع وأيا كان مقترفوها يجب أن تتوقف.

رابعا، وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات ذات الصلة بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة المبرمة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، والرامية إلى إنشاء فريق للسعي بصورة مشتركة إلى إيجاد الحلول والنهج المتكاملة فيما يتعلق باللاجئين. ونحث المجتمع الدولي على تعزيز وتسريع الجهود لتهيئة الظروف المتواترة لاستدامة إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم فيه بصورة تامة.

خامسا، وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، فإننا نشعر بالقلق إزاء احتمال ازدياد زراعة خشخاش الأفيون، لا سيما في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية في أفغانستان. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الوزير الأفغاني المعني بمكافحة المخدرات لتنظيم مؤتمر إعلان علاقات حسن الجوار في كابل

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تعازي لأسر وزملاء ضحايا الهجوم الإهابي الشنيع الذي وقع في كابل، في كانون الثاني/يناير، ومن بينهم ثلاثة من موظفي البعثة الذين فقدوا أرواحهم أثناء عملهم من أجل السلام والاستقرار في أفغانستان.

وستظل تركيا متضامنة مع الشعب الأفغاني وستواصل إسهامها في بناء أفغانستان تنعم بالسلامة والأمن والرفاه، مثلما فعلنا على مدى عدة عقود.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى تحليله للحالة الراهنة في أفغانستان. كما أشكر السفير تانين على بيانه الزاخر بالمعلومات. وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2014/163. وأود أن أتناول بإيجاز بعض النقاط المتعلقة بالحالة السائدة في أفغانستان.

أولا، تقترب أفغانستان هذا العام من لحظة حاسمة في تاريخها. فالانتخابات القادمة، والمسائل الأمنية والسياسية المتصلة بنقل السلطة وإنهاء وجود القوات الدولية، ستتوج كافة خلال الأشهر القادمة. ونأمل أن تؤدي الجهود المتضافرة بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة بالعملية إلى تحسين واستدامة وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان والمنطقة.

ثانيا، باعتبارنا بلدا جارا لأفغانستان، فإننا نتشاطر مصلحة حاسمة في استتباب الأمن في أفغانستان وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها على الأجل الطويل. ويجب دعم وتعزيز علاقات أفغانستان المتواصلة مع جيرانها

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

في هذا العام، ستشهد أفغانستان عدداً من المحطات الهامة - وتشمل تولي الأفغان مسؤولية أكبر بشأن التوجه المستقبلي لبلدهم، وكذلك معالجة الاحتياجات الأساسية للديمقراطية والأمن والسلام.

في ٥ نيسان/أبريل، سيمارس المواطنون الأفغان حقهم في انتخاب الرئيس الأفغاني القادم وأعضاء المجالس المحلية. سيمثل ذلك اليوم التاريخي أول انتقال ديمقراطي للسلطة في أفغانستان من رئيس إلى آخر. وخلال العام الماضي، وضعت أفغانستان إطاراً تشريعياً قوياً، إلى جانب تشكيل المؤسسات الوطنية والآليات المحلية لإجراء انتخابات ذات مصداقية ودستورية وشاملة للجميع. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية الأفغانية ووزارة الداخلية، تصدياً للعديد من التحديات الأمنية والمساعدة على ضمان أن يتمكن الأفغان جميعاً من المشاركة في الانتخابات. ويهمننا تحديداً نجاح التدابير التي تيسر زيادة مشاركة المرأة. ومن دواعي سرور كندا تسجيل ذلك العدد من النساء في كشوف الناخبين حتى الآن، وتدعو جميع المواطنين الأفغان والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى زيادة الجهود من أجل ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في كل جوانب العملية الانتخابية المفضية لانتخابات ٥ نيسان/أبريل.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ عام ٢٠١١، وبمساعدة المجتمع الدولي، قامت حكومة أفغانستان ببناء قوات الأمن الوطنية الأفغانية القوية والقادرة التي تقود العمليات الأمنية في جميع أنحاء البلد اليوم. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستتولى تلك القوات المسؤولية الكاملة عن أمن أفغانستان، مع انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونتوقع أن تواجه القدرات

يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، بمشاركة وزراء أو رؤساء مؤسسات مكافحة المخدرات من أوزبكستان وإيران وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان. ومن خلال الدعم والالتزام القوي للجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نأمل في خفض كبير لخطر زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وهو مصدر رئيسي للدخل للجماعات الإرهابية والمتطرفة.

سادساً، نحن ندعم البعثة، ووكالات الأمم المتحدة، في الوفاء بمهمتها لتقديم المساعدة من أجل إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان وإعادة إعمارها من خلال مشاركة إقليمية قوية بشأن قضايا مثل أمن الحدود والهجرة وعودة اللاجئين وتدابير مكافحة المخدرات. وينبغي زيادة تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في ضوء التطورات المتوقعة في أفغانستان هذا العام. والدور المستقبلي للأمم المتحدة في أفغانستان سوف يتزايد ويصبح متعدد الأوجه بشكل أكبر، وأحياناً أكثر تعقيداً. وبالتالي، يؤسفنا قرار الجمعية العامة الأخير بتخفيض ميزانية البعثة لعام ٢٠١٣ بواقع ٤,٩ مليون دولار. وكما أشرنا خلال الزيارات الأخيرة للسيد كوبيتش إلى طهران، فنحن، كعهدنا دائماً، على استعداد لدعم بعثة الأمم المتحدة ومواصلة دعمنا لأنشطتها.

وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين قننتهم لأفغانستان والشعب الأفغاني بمناسبة عيد النوروز، وهو اليوم الذي اعترفت به الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٩ باعتباره اليوم الدولي للنوروز. أتمنى لأفغانستان عاماً جديداً مليئاً بالسلام والرخاء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

٢٠١٤-٢٠١٧ وجعلت له الأولوية في علاقاتنا مع أفغانستان. وندعو حكومة أفغانستان إلى التطبيق الكامل للقانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وبذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة الأفغانية، سواء في مجال الأمن أو المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتشدد كندا على ضرورة أن تضمن جميع القوانين الأفغانية حماية قوية للنساء والفتيات، حسبما يكفلها الدستور الأفغاني، وتماشياً مع الالتزامات الدولية لأفغانستان لحماية حقوق الإنسان، وخاصة حماية النساء والفتيات الأفغانيات من العنف الجنسي والعنف المتربط بالزواج المبكر والقسري للأطفال. ولا يمكن أن تتحقق القدرات الكاملة لأفغانستان من دون المشاركة الكاملة لمواطنيها كافة.

ويريد الأفغان أيضاً وضع حد للفساد الحكومي. ونحن نرى حركات الشباب والمجتمع المدني النابضة بالحياة في أفغانستان - فأكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة - ويمكننا أن نلمس توقعهم للتغيير ولفرص العمل ووضع حد للفساد والحصول على فرصة للتنافس في إطار الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ويتعين على الحكومة الأفغانية بذل المزيد من الجهد لمكافحة الفساد بأن تكون أكثر خضوعاً للمساءلة أمام شعبها والمناخين الدوليين. وكندا تحت حكومة أفغانستان على الوفاء بالمعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي وسن قوانين جديدة تعالج الفساد الذي يقوض ثقة المواطنين في الحكومة بكل مستوياتها. وإذا كان للمجتمع الدولي أن يواصل ذلك المستوى الخاص من المشاركة مع أفغانستان، فإنه يجب أن يكون على ثقة أيضاً من تحقق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد الحكومي. والعمل على تلك الجبهة سيساعد أيضاً على جذب اهتمام المستثمرين المطلوب من أجل نمو الاقتصاد الأفغاني وإدامته. واعتماد قانون بشأن المعادن يتماشى مع

المتنامية لتلك القوات في الأشهر المقبلة تحديات من قبل حركة تمرد قوية. مع ذلك، فإن ثقة الأفغان في قواتهم الأمنية تتزايد يوماً بعد يوم. وينبغي أن يدرك من هم خارج العملية السياسية أن مستقبلهم وسلامتهم وأمنهم، ومستقبل أفغانستان، يكمن في إطار عملية للسلام والمصالحة. وكندا تعتز بالإسهام الذي حققته - ولا تزال - في تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وندعو حكومة أفغانستان إلى التوقيع دون إبطاء على الاتفاق الأمني الثنائي المطلوب بين أفغانستان والولايات المتحدة، وإبرام الاتفاق بشأن مركز القوات بين حلف شمال الأطلسي وأفغانستان كيما يتسنى للمجتمع الدولي مواصلة تقديم مساعدته العسكرية لأفغانستان.

وفي حين انتهت المهمة العسكرية الكندية، فإن الدعم الكندي لأفغانستان مستمر. فقد التزمت كندا بتقديم ٢٢٧ مليون دولار كمساعدة إنمائية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، حفاظاً على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للنساء والفتيات من خلال تقديم الدعم لتحسين الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تظل كندا ملتزمة بسلامة أفغانستان وأمنها من خلال مواصلة دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

والأفغان أنفسهم يدركون أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحسين حماية حقوق الإنسان في بلدهم. ونحيط علماً بأن حكومة أفغانستان أصدرت مؤخراً تقريرها عن تطبيق القانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. ومع أن هذا التقرير يلي أحد الالتزامات بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، فهو يوضح أيضاً حقيقة مذهلة هي أن العنف ضد المرأة لا يزال منتشرًا في جميع أنحاء أفغانستان. وكندا جعلت تعزيز حماية حقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات الأفغانيات محور تركيز مساعدتها الإنمائية للفترة

المعايير الدولية سيوجه رسالة واضحة للمستثمرين في العالم بأن أفغانستان منفتحة للأعمال التجارية حقاً.

ختاماً، فإن كندا تظل ملتزمة بمساعدة أفغانستان على أن تصبح بلداً أكثر سلاماً وازدهاراً في قلب آسيا، وأن تكون بلداً قادراً على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الهائلة المتاحة. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة مساءلة شبكات الإرهابيين التي تنتشر من دول مجاورة، مثلما يجب مساءلة من يدعمها. والمصالحة التي لا تكرر الحقوق التي لا غنى عنها

للمرأة، ولا ترسخ ديمقراطية دستورية أو تتصدى للفساد المستشري ليست بمصالحة. والطريق إلى السلام محفوف بالمخاطر والعثرات، إلا أنه الطريق الذي سيقود الأفغان إلى التغيير.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.